

لمناقشة مضامين التقرير الذي قدمته لجنة تقصي الحقائق في موضوع الصندوق المغربي للتقاعد، وبالضبط المعاشات المدنية، وهي اللجنة التي تحول لنا ممارسة دورنا الرقابي، طبقا لمقتضيات الفصل 67 من الدستور والقانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بتسيير لجن تقصي الحقائق.

ويبقى التبراس الوهاج لهذا العمل، التوجيهات المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده الله، الذي ما فتئ يدعونا إلى اعتماد أساليب ناجعة والحرس على تنفيذها من أجل حكمة رشيدة في تدبير مختلف المؤسسات الإدارية والعمومية لترقى إلى تطلعات المواطنين.

ولن تفوت الفرصة دون أن نشكر رئيس المجلس الذي لم يدخر أي جهد لدعم اللجنة معنويا ولوجيستيكيا، ولن نقفز على اللحظة وراهنيتها لأن هذا أول تقرير لعمل لجنة تقصي الحقائق بمجلس المستشارين في هذه الولاية، وطبيعة الموضوع تعني دون شك كل مكونات مجلسنا الموقر.

كما ننوه بعمل اللجنة والذي انصب على افتتاح عدد كبير من الأوراق والتقارير والمحاضر والمذكرات ذات الموضوع، علاوة على غلاف زمني يناهز 80 ساعة، توزعت بين الاستماع واجتماعات اللجنة، حيث نسجل بارتياح عميق أن نقاشات اللجنة كانت هادفة، طبعها التوافق في أغلب الأحيان، ووصلت إلى الاحتدام في بعض الأوقات، ولهذه السمة ما يبررها في نظرنا، إذ كان الكل يحرس على الدقة والموضوعية والبحث عن المعلومة غير القابلة للتشويش والتي لا يشوبها غموض، وذلك لتقديمها لمجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام بجودة عالية.

وهذا موضوع لا يحتمل - في نظرنا - بأي شكل من الأشكال المزايدات السياسية بقدر ما يستدعي الرزانة واستحضار الأسيقة العامة لكل الإجراءات التي قامت بها الدولة في مسار هذا الصندوق.

ولكن قبل التطرق لمضامين التقرير الذي توصلت به فرق المجلس بالأمس، لا بد أن أتساءل باسم الفريق الاستقلالي:

هل هذه دورة استثنائية للرقابة أم هي دورة استثنائية للتشريع؟ ولماذا غابت الحكومة عن ندوة الرؤساء، لاسيما وأن الأمر يتعلق بموضوع هام جدا، أثار نقاشات كثيرة ولا زالت مطروحة؟

الدورة الاستثنائية دستوريا تتحدث عن البرلمان بمجلسيه، إذن أين هم النواب؟ أين هي الحكومة في هذه الجلسة التي من المفروض أن تثير فيها مسؤوليتها السياسية؟ علما أن الحكومة الحالية ما هي إلا حكومة تصريف الأعمال، وبالتالي فهذه الدورة تنفلت عن المنطق الذي أحدثت من أجله لجان التقصي كاليات للرقابة، مع العلم أننا نعيش انحصارا سياسيا غير مسبوق سكت عنه الفقه الدستوري.

ونسجل كذلك أن التقرير الذي توصلنا به غير متضمن لما يفيد أن اللجنة قد صادقت عليه، وهذا عيب شكلي ولكن وجبت إثارته.

كل هذا لن يعفينا من الإسهام في النقاش، إذ أن الحديث عن لجنة تقصي الحقائق هذه يذكرنا جميعا بالنقاشات الماراطونية والطويلة، التي

محضر الجلسة الثامنة والسبعين

التاريخ: الأربعاء 16 جادى الآخر 1438 (15 مارس 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس المجلس، والمستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشر والدقيقة الخامسة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

على بركة الله، نفتتح هذه الجلسة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

عملا بأحكام الفصل السابع والستون من الدستور، وبناء على أحكام القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبعد تقديم تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد امام المجلس يوم الاثنين 13 مارس وتوزيعه على كافة السيدات والسادة أعضاء المجلس، نخصص اليوم هذه الجلسة لمناقشة مضمون تقرير اللجنة.

وللتذكير، نشير إلى هذه الجلسة الثانية التي يعقدها مجلس المستشارين في إطار هذه الدورة الاستثنائية، المنعقدة منذ يوم الاثنين 13 مارس 2017 بطلب من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين، طبقا لأحكام الفصل 66 من الدستور والمادة 5 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

ونمر الآن إذا سمحتم الى المناقشة وفق التوزيع الزمني للتدخلات حسب القاعدة التمثيل النسبي لكل فريق ومجموعة، وهو التوزيع الذي أقرته ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد صباح يوم الاثنين 13 مارس 2017.

ونبدأ بأول متدخل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 37 دقيقة و30 ثانية، فليفضل أحد السادة المستشارين المحترمين.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

نقطتين عن كل سنة، وهنا نسجل الإحجاف الذي تعاملت به الحكومة مع هذا الملف، كما تعدل قسط المعاش الخاص بالتقاعد النسبي الذي انخفض من 2 نقط إلى نقطة ونصف ابتداء من سنة 2017، واستثنت هذه القاعدة المنخرطين الذين استكملوا 41 سنة من الخدمة الفعلية، إذ بقيت 2%، وهذه الحالة لا يمكن أن توجد، لأن وجودها مرتبط بأن يكون الموظف انخرط في العمل وهو أقل من 19 سنة، وبالتالي هذا استثناء غير ذي موضوع.

الزيادة التدريجية في المعاش لأدنى تقاعد من 1000 إلى 1500 درهم في أفق 2018، وهنا لا بد أن نثير أن الحكومة غير متسقة ولا منسجمة في أفكارها، إذ كان عليها أن تجعل آخر معاش يطابق الحد الأدنى للأجر، ثم لماذا اختارت الاقتطاع مباشرة بعد اليوم الذي نشر فيه القانون 71.14 في الجريدة الرسمية؟ لكن الرفع من أدنى معاش أجل إلى 2018. بموجب هذا القانون تم رفع السن من سن الإحالة على التقاعد الخاص بالموظفين والأعوان المنضوين تحت نظام المعاشات المدنية إلى 63 سنة.

بعد الإطلاع على التقرير، تم تدوين الملاحظات التالية:

أولا، ملاحظة تتعلق بكونولوجية الصندوق المغربي للتقاعد، حيث يبدو أنه من اللازم اللجوء إلى نسطوعها وأن تقف عندها، لأنها الوحيدة التي يمكن أن توضح مكامن الخلل في الصندوق وتفسر أسباب الأزمة؛ تم إحداث صندوق إجباري للمعاشات المدنية خاص بالفرنسيين في 2 مارس 1930؛

تم إحداث نظام معاشات مدنية خاص بالمغاربة في 1 ماي 1931؛

تم كذلك توحيد الأنظمة الاختيارية والإجبارية، وأسس نظام مستوحى من نظام التوزيع ليعوض السابق الذي كان مبنيا على الرملة في 12 ماي 1950؛

كان آخر اجتماع للمجلس الإداري لهذا الصندوق 1957؛

تجمد الصندوق من سنة 1958 إلى 1995، حيث أوكل مسك حسابات الصندوق المغربي للتقاعد إلى صندوق الإيداع والتدبير، بموجب ظهر في 10 فبراير 1959؛

كذلك تم إصلاح 1971، جاء ليؤسس لنظام واحد للمعاشات العسكرية يطبق على جميع العسكريين، وآخر للمعاشات المدنية يطبق على كل المدنيين التابعين للوظيفة العمومية من قضاة ومتصرفين، إلى غير ذلك، ثم هذا القانون دبال 1971 كان محجفا، حيث لم يتحدث إطلاقا عن مساهمة الدولة بل ألقاها، بقيت فقط اشتراكات المنخرطين؛

ثم كذلك تم إدراج التعويضات القارة والدائمة في وعاء احتسابات المساهمة، وذلك على مرحلتين: 50% سنة 1990، و50% سنة 1997؛

وفي سنة 1996 تحدثنا عن إصلاح شمولي مؤسسي، حيث أخذنا مصلحة صغيرة تابعة لوزارة المالية لتصبح مؤسسة عمومية، قائمة بذاتها؛

ثم ما بين 2004 و2006 تم الرفع التدريجي من نسبة الاشتراكات مرة

رافقت هذا الملف قبل أن يصل إلى لجنة المالية بمجلس المستشارين، وبعد ذلك حاولت النقابات الأكثر تمثيلية أن تساهم في الإصلاح من خلال تواجدها في اللجنة الوطنية واللجنة التقنية، وبقيت متمسكة داخل الحوار الاجتماعي عن البحث عن آليات الإصلاح الناجعة، والتي لم تكن لتمس طرفا واحدا، ولكن لم تتوقف الحكومة ولا النقابات في إخراج إصلاح من رحم الحوار الاجتماعي، كما يحدث في الكثير من المجتمعات الديمقراطية أو في الديمقراطيات الصاعدة، سيما بعدما جاءت الحكومة بما أسمته "إصلاحا مقياسيا استعجاليا" في انتظار مخارج أخرى للوصول إلى إصلاح شمولي، ولكن للأسف دون توافق مع الفرقاء الاجتماعيين، رغم كل الأشكال النضالية التي خاضتها النقابات إلى حد الاستنزاف، فجاء القانون - في رأينا داخل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب- محجفا ليس إلا، بل هو مطبوع بمنسوب عال من الارتجالية، وهذا ما تجنبتته حكومة "عباس الفاسي"، والتي يحسب لها أنها اهتمت بالجانب الاجتماعي. للأسف كلها رفضت.

جئنا بمجموعة من التعديلات، قدمناها داخل لجنة المالية، كلها رفضت من طرف الحكومة، ولم تحظ بالتصويت، ولم تجد مساندة تذكر آنذاك، كانت في محلها، وكان من شأنها أن تجرد النص القانوني وأن ترفع منسوب الإنصاف والإيجابية فيه، هذا ما برر تصويتنا، بغض النظر عن التعامل السريع الذي عرفه هذا القانون داخل لجنة المالية.

وفي هذا الصدد، رفع الفريق الاستقلالي مذكرة يطعن في الجوانب المسطرية التي كان يجب أن تراعى، ولكن للأسف لم تحظ بأية متابعة إيجابية.

في هذا السياق، وجدنا أنفسنا مضطرين إلى جانب الحركة النقابية إلى سلوك مسطرة لجنة تقصي الحقائق، مدعومين بالقوى الديمقراطية، علنا نجد أجوبة شافية ومقنعة لكل الأسئلة التي طالما أرهقتنا، كما كنا نبحت عن توضيحات عن أخبار متناثرة هنا وهناك.

إن قانون 71.14 بقي بالنسبة إلينا غير مقنع، ويطرح العديد من التساؤلات، سيما وأنه اختار الحلول الكسولة - كما كنا نقول دائما - والتي تذهب بشكل مباشر ومستقيم لجيوب الحلقة الضعيفة في سلسلة نصفها غير معروف، حيث عملت الحكومة على تمرير القانون بسرعة فائقة في غياب توافق الفرقاء الاجتماعيين، والذين هم كذلك يتحملون قسطا من هذا التعثر، فطبق بسرعة ضوئية غير مبررة، حيث تمت الزيادة في نسبة المساهمات من 20% إلى 28% مناصفة بين الأجير والمشغل، وهذا يعتبر استثناء داخل كل الاستثناءات، إذ لا وجود في العالم لأي دولة أو نظام معاشات تكون فيه نسبة الاشتراك مناصفة بين الشغل والمشغل، ورغم أن المكتب الدولي أثار انتباه الحكومة إلى هذه النقطة، إلا أنها اعتبرته مكسبا لها، وضربت عرض الحائط كل المكتسبات التي كانت في جانب الطبقة الشغيلة.

مراجعة قسط معاش التقاعد الذي انخفض من نقطتين ونصف إلى

- تضارب التصريحات إن دل على شيء إنما يدل على ضرورة الرجوع إلى احتساب المتأخرات؛

- تأخير أداء مساهمات الدولة 40 سنة قد فوت على نظام المعاشات المدنية فرص استثمار الأرصدة الاحتياطية التي كان يمكن تكوينها في هذه المساهمة، وهذا حسب تصريح مكتب الخبرة "مازار"؛

- الاقتناع أمام هذا التضارب أن الدولة لم تؤد أداكل ما في ذمتها.

ثانيا، نتحدث عن مردودية المحفظة المالية:

يعتبر الصندوق المغربي أولا هو ثاني مستثمر مؤسسي بعد النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، وذلك برصيد 84,92 مليار درهم كقيمة محاسبية، بمعنى 94,8 مليون درهم بقيمة السوق المالي، ويسجل أن نظام المعاشات يمتلك حصة مهمة من الدين العمومي للخزينة، يتراوح ما بين 13% و 20% ما بين 2009 و 2016، إلا أن التوظيفات تبقى مردوديتها متدنية جدا، مقارنة مع الصندوق المهني المغربي للتقاعد، وهذا راجع للنصوص التنظيمية الخاصة بتوظيف احتياطات الصندوق، والتي لا تمنح هامشا أوسع لتوظيف فائض نظام المعاشات المدنية في غير سندات الخزينة، لأنهم يقولون بأن هذه الأخيرة تضمن أرباحا قليلة ولكن ضمان تواجد السيولة، (la disponibilité).

ومن ملامح سوء تدبير المحفظة المالية ما تم تسجيله من خسائر، لاسيما تلك المتعلقة بشركة المناجم والبنك الوطني للإئمان، رغم تحفظ وزارة المالية آنذاك عن الاستثمار - حسب تصريح فتح الله ولعلو - حيث وصلت هذه الخسائر ما مجموعه 92 مليون درهم حسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات، كما يسجل بشكل واضح تدبب مردودية احتياطات النظام ما بين 2010 و 2016.

أما على مستوى الاستثمار العقاري، فإن سياسة الصندوق غير ذات نجاعة إطلاقا، إذ رغم الرصيد العقاري المهم والذي يمكن حصره إجمالاً فيما لا يقل عن 287 شقة و 42 مستودع أو مرآب و 28 محل تجاري و 12 مكتب، فإن مردودية هذا الاستثمار ضعيفة رغم أنها موجودة بين محور الدار البيضاء والرباط، فهي لا تدر إلا مدخولا لا يتعدى 700 درهم عن كل عقار، في حين أننا نجد عقارات مماثلة لا تقل مردوديتها عن 2000 درهم.

ثالثا، مشكل المغادرة الطوعية، كما نعلم جميعا أن الدولة نظمت عملية المغادرة الطوعية لموظفي الدولة، وذلك للتحكم في كلفة الأجور من خلال تقليص عدد الموظفين، حيث امتثلت لضغط المؤسسات الدولية، واستهدفت آنذاك 83763 موظف.

ومن النتائج السلبية لهذه العملية على التوازن المالي للمعاشات المدنية، حيث تأثرت مالية الصندوق من خلال دفع فوري للمستفيدين، وكذلك توقيف فوري للاشتراكات، إذن ضحية في الصندوق، ثم كذلك أكد مكتب الدراسة الذي تعاقب مع وزارة تحديث القطاعات العامة الذي قدم دراسة

أخرى على ثلاث مراحل، لتنتقل من 14% إلى 20%؛ وفي 2005 بدأت الحكومة تؤدي مؤخرات الدولة تجاه الصندوق المغربي؛

وفي 2007 بدأت تؤدي الدولة الآثار المالية للمغادرة الطوعية؛

وفي 2016 تم رفع الحد الأدنى ليصل إلى 1000 - 1500.

هذه الكرونولوجيا لوحدها تحيلنا على قراءة واضحة لسيرورة الصندوق المغربي الذي لم يعرف إطلاقا الاستقرار ولا الوضوح ولا الشفافية، إذ يصعب تدقيق حسابات الانخراطات واشتراكات الدولة التي ينص عليها قانون 58 وبلغيا قانون 1971. كذلك يصعب حتى التدقيق في ما بقي أو تبقى من الانخراطات التي كانت مختلطة في الخزينة العامة، فلا يمكن أن يحدد كم هي اشتراكات الموظفين، وكم دفع منها كمعاشات للمحالفين على التقاعد، وكم كان عدد المشتركين، وكم أحيل على التقاعد قبل الإصلاح المؤسسي.

أسئلة تبقى برجع الصدى، علما أن في هذه الفترة كانت نسبة المحالفين على التقاعد جد ضعيفة، لأن كثرة التوظيفات لم تسجل إلا مع بداية الستينات والسبعينات، حيث نسمع بمغربة الأطر وغير ذلك، وبدأت تضعف في أواخر الثمانينات لتتوقف تقريبا في التسعينات، هذا ما يفيد أنه يجب على الدولة أن ترجع القسط الذي تبقى من هذه الاشتراكات في خزينتها.

وفي سنة 1997 عمدت الدولة إلى تصفية ملف التقاعد بضغط من الفرقاء الاجتماعيين عبر الحوار الاجتماعي، الذي لم يرَ النور إلا في تلك الفترة، فاقترحت الحكومة لجنة ثلاثية فقط من الحكومة، في تعيين الفرقاء الاجتماعيين وحتى ممثلي المنخرطين، فاقترحت اللجنة ثلاث سيناريوهات، ولكن الحكومة اختارت السيناريو الأقل تكلفة، في غياب المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، والتي كانت من الواجب حضورها، ويعزي ذلك السيد فتح الله ولعلو إلى الندرة آنذاك والهشاشة المالية والسياق للبلاد، بل الأنكى من ذلك هو ما صرح به الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات ادريس جطو في الندوة الأخيرة المنعقدة بمجلس المستشارين بتاريخ 23 يناير 2017، والتي عقدت في إطار طلب الرأي المقدم له من طرف المجلس بناء على رغبة لجنة تقصي الحقائق بضرورة إرجاع ما لا يقل عن 5 مليارات للمعاشات المدنية، بمعنى أنه واثق بعدم إرجاع هذا المبلغ إلى نظام المعاشات المدنية.

ويمكن الرجوع كذلك إلى ما صرح به السيد بندريس، المدير السابق للصندوق، إذ قال: حددت هذه المتأخرات في 19 مليار، إلا أن بعد المفاوضات تم الاتفاق على 11,8 مليار، لكنه وزير الاقتصاد والمالية الحالي يؤكد ليس هناك متأخرات أكثر مما احتسبت، أي 11,8 مليار أدت عن آخرها.

هذا ما يجعلنا أمام استخلاص لن يكون إلا كالتالي:

على ما يلي:

- وضع مقترح قانون استعجالي لتعديل حصص المشاركة للملاءمة بما هو متعارف عليه دوليا؛ الثلث مقابل الثلثين أو البحث عن سبل وإجراءات بديلة داخل الحوار الاجتماعي الذي بات استثنائه مستعجلا، حتى لا نقول بضرورة تجميد القانون، لأننا نعلم يقينا أن القانون لا يوقف ولا يجمد إلا بقانون مغير أو متمم، ولكن الاستمرار في الاقتطاع يبقى أمرا محققا ليس إلا؛

- مطالبة رئيس الحكومة فورا بإجراء خبرة تتعلق بمتأخرات الدولة لتصفية ما بذمتها من مؤسسة غير تابعة لوزارة المالية، وذلك بحضور الفرقاء الاجتماعيين، لأننا نسجل هيمنة وزارة المالية على الصندوق المغربي للتقاعد؛ - سنعمل على المطالبة بإعادة النظر في احتساب ما في ذمة الدولة من جراء المغادرة الطوعية؛

- سنعمل على المطالبة بضرورة إرجاع الدولة للمبالغ التي صرفت للتعويضات العائلية إلى صندوق المعاشات المدنية، ولو اقتضى الحال إلى رفع دعوى قضائية ضد الدولة؛

- سنطالب بضرورة تعديل القرار الوزاري الصادر عن وزير الاقتصاد المالية الذي يحدد نسبة استثمار احتياطات المعاشات المدنية في 10% فقط؛

- سيؤكد على ضرورة دعم الحكامة المؤسساتية؛

- سيطلب بضرورة تسجيل المقر المركزي الكائن بالعرعار في اسم المعاشات المدنية وليس في اسم الصندوق؛

- كذلك سنطالب الحكومة بالرجوع إلى مخرجات اللجنة الوطنية لإصلاح التقاعد.

وندعو من خلال المجلس الموقر بإلحاح إلى الرجوع إلى الحوار الاجتماعي من أجل مباشرة الإصلاح الشمولي، والذي يبدأ - في نظرنا - بدمج الصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد في أفق الوصول إلى الصندوق الوحيد وعبر إحداث أنظمة خاضعة للتسقيف مع تشجيع أنظمة تقاعدية تكميلية اختيارية وإعادة النظر في القانون الحالي.

كل هذا يجعل الحكومة مطالبة بإعادة النظر في الاستعجال الذي تعاملت معه في ملف التقاعد.

وما بقي من الدقائق للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أعطي الكلمة الآن لممثل فريق الأصالة والمعاصرة في حدود 37 دقيقة و30 ثانية.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أكتوارية لتقديم الأثر المالي، (l'impact financier) على وجود تحمل إضافي لنظام المعاشات المدنية، قدر ب 100 مليار درهم، محتسبة الفوائد الناتجة عن الدفعات المبرجة على مدى زمني محدد، فوجدنا أن التوقعات التي بنيت عليها أفرزت فقط في سنة 2015 فرقا يناهز 692 مليون درهم لفائدة المعاشات المدنية، وبالتالي لا يمكن أن نخصي الأثر المالي إلا في 2063 بموت المستفيدين وذوي الحقوق، إذا يبقى هذا الرقم مرجح طبعا للارتفاع؛

التعويضات العائلية، لا يمكن إطلاقا أن يصرف نظام المعاشات التعويضات العائلية لأن هذه الأخيرة من التزامات الدولة مع الموظفين، وهي تشكل حاليا رقما كبيرا يصل إلى 1.5 من المعاشات، لذا نرى أن الدولة مدعوة لإحداث صندوق خاص للتعويضات العائلية بمعزل عن نظام معاشات تموله الدولة وليست اشتراكات المنخرطين، كما يجب عليها أن ترجع ما صرف في هذه التعويضات لصندوق المعاشات المدنية منذ إحداثه؛

خامسا، الحكامة: من خلال التقرير المقدم من طرف اللجنة سجل الفريق الاستقلالي بامتعاض شديد ما يلي:

- غياب حصيلة محاسبية خاصة بكل نظام من أنظمة الصندوق المغربي للتقاعد؛

- غياب آلية الرقابة وتدير المخاطر بالصندوق المغربي للتقاعد؛

- عدم تطبيق دورية رئيس الحكومة المؤرخة في 19 مارس 2012 المتعلقة بالميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العامة؛

- ضرورة إحداث لجنة مكلفة بتتبع التوازن المالي لأنظمة التقاعد.

ولكن، لا بد أن نشير إلى أن تكلفة الموارد البشرية تبقى معقولة، ولا تخرج عما هو متعارف عليه وطنيا، كما أن الإشاعات التي رافقت أجر المدير العام مبالغ فيها كثيرا، لا بد أن نسجل أنه لم يتم لفت نظرنا اختلالات أو تدليسات أو تحويلات غير مبررة، ما عدا بعض الهفوات الإدارية العادية، والتي لا يترتب عنها أي أثر مالي يؤثر على أداء الصندوق. ونسجل أن المدير العام، رحمه الله، قدم خدمات جليلة للصندوق وبكفاءة عالية، وهنا أطلب منكم قراءة الفاتحة على روح السيد المدير رحمه الله.

الجميع وقوفا:

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ * الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِیْنَ * الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ * مَلِكِ یَوْمِ الدِّیْنِ * اِیَّاكَ نَعْبُدُ وَاِیَّاكَ نَسْتَعِیْنُ * اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِیْمَ * صِرَاطَكَ الَّذِیْنَ اَنْعَمْتَ عَلَیْهِمْ غَیْرِ الْمَغضُوبِ عَلَیْهِمْ وَلا الضَّالِّیْنَ * آمین.

سُبْحٰنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا یَصِفُوْنَ * وَسَلٰمٌ عَلَی الْمُرْسَلِیْنَ * وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِیْنَ *

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

حتى لا نكون نبخس للناس أشياءهم، لذا فالفريق الاستقلالي سيعمل

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أقدم قراءة في النتائج التي توصلت إليها لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد.

وفي هذا الباب، لا بد أن أثير على أنه سأبدل مجهود كبير، كبير بزاف باش نذاكر بصفتي رئيس فريق وليس بصفتي رئيس اللجنة ديال تقصي الحقائق، اللي كنتبني جملة وتفصيلا بطبيعة الحال كل ما جاء في التقرير، ولكن هناك بعض الأمور التي لا بد أن أدلي بها باسم الفريق.

في البداية، لا بد من أنني ننوه بالروح ديال العمل الجدي والمسؤول والشعور بالمسؤولية الكبيرة بزاف من طرف كافة الأعضاء ديال لجنة تقصي الحقائق.

كذلك أنوه بالروح ديال التوافق اللي سادت الأجواء ومختلف مراحل عمل اللجنة، منذ انطلاقتها إلى حين إيداع تقريرها على طاولة السيد رئيس مجلس المستشارين، فكانت هناك - كيف ما قالت الزميلة قبلي - كانت هناك لحظات ساخنة في الحوار والنقاش بين الأعضاء ديال اللجنة، ولكن الكل كان يصب في تحقيق الهدف الذي من أجله تشكلت هذه اللجنة، وسأعود للتذكير بالهدف.

كما أشيد بالأطر اللي رافقوا اللجنة منذ البداية، وأنه بالتزامهم بالقانون المنظم للجان النيابية لتقصي الحقائق، خاصة ما يتعلق بسرية المداولات، فهاذي كان لا بد من الإشادة بالأطر اللي رافقوا اللجنة.

ملاحظة أخرى ابغيت نسجلها اليوم، حول غياب الحكومة حول هاذ الموضوع، الاثنين غابت واليوم غابت، أعتقد ليس هناك لدى الحكومة أي مبرر قد يقنعنا أو يقنع الرأي العام تغيب على هذه اللحظة، أنا أعتبرها تاريخية.

أولا، هاذي أول لجنة تقصي الحقائق في ظل هاذ الولاية التشريعية وفي ظل هاذ القانون الجديد 085.13 والمكتسبات اللي جات فهاذ القانون لتعزيز وتدعيم الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي، وسيشكل، من المؤكد، واحد التراكم إيجابي في تطوير الممارسة البرلمانية، وفي تقوية الدور ديال البرلمانين في الرقابة المنصوص عليها في الدستور، الرقابة على العمل الحكومي، هذه لحظة فعلا تاريخية، وبالتالي الحكومة فوتت هاذ اللحظة، وأعتقد على أنه هذا هروب من المسؤولية.

الأمر الثاني، هو أن الحكومة اللي كتصرف الأعمال اليوم مسؤولة وعندها مسؤولية مباشرة على الصندوق المغربي للتقاعد، وإلا كيف نفسر على أن هذه الحكومة هي نفسها من ترأست المجلس الإداري للصندوق المغربي للتقاعد يوم 27 يناير 2017؟ يعني وهي تصرف الأعمال وترأست الصندوق المغربي للتقاعد فهاذ التاريخ وفهاذ الفترة اللي كان فيها تصريف الأعمال، وبالتالي كان من المفترض تجي وتصنت، ولما لا تشوف شي صيغة

للحوار حول الموضوع تحت هذه القبة المحترمة.

فما احضرش رئيس الحكومة اللي هو رئيس المجلس الإداري، ما احضرش وزير المالية اللي هو عندو الوصاية المالية والإدارية على الصندوق، وما احضرش الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وابغيت نسول السيد الرئيس هاذ الوزير المحترم المكلف بالعلاقات مع البرلمان واش تكلف بشي حاجة وبشي أعمال في هاذ 5 أشهر؟ ولا ما تكلف حتى بشي حاجة؟ يعني واش صرف شي أعمال مع البرلمان؟

أعتقد يعني غياب مطلق، ما احضرش الأعمال ولكن احضر حاجة أخرى، كان اشوية ديال المروءة ما يصرفهاش ويرجعها، فلا بد من إثارة هاذ الموضوع لأنني أعتبر أن بهاذ السلوك ديال الحكومة تهرب من مسؤوليتها، وأتحدث عن حكومة تصريف الأعمال من طبيعة الحال.

الآن لنعد إلى موضوعنا هو تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، أشنو كان الهدف من تشكيل هذه اللجنة؟

في تقديري، وفي تقديرنا في فريق الأصالة والمعاصرة، أنه تشكلت هذه اللجنة للتحقيق في الحجة اللي قدمتها الحكومة لإنجاز الإصلاح المقياسي، أشنو هي الحجة؟ الحجة اللي قدمت الحكومة وأكدها خلال جلسات الاستماع مع الوزراء، مع المسؤولين السياسيين على أن هذا الصندوق ممدد بالإفلاس في 2021 حسب الدراسات اللي داروا، وبالتالي في نظر الحكومة وجب إجراء إصلاح مقياسي حتى نتجنب الإفلاس ديال 2021، وحتى نرجع التوازن إلى الصندوق المغربي للتقاعد، وعلى الأصح نظام المعاشات المدنية، وسأعود للتوضيح في هذا الأمر.

إذن هذا هو الهدف، الهدف هو التحقيق في حجية أو صدقية الحجة اللي اعتمدت عليها الحكومة، ما تشكلت في تقديرنا النهار اللي وقعنا العريضة هاذ اللجنة باش نمشيو نقلبو ونخضرو باش نقلبو على شي كبش فداء ونقدموه أمام الرأي العام، نقولو هذا راه سرق، وهذا راه دار العيب، وهذا راه حول الأموال ديال الصندوق وخصوص يمشي للحبس.

فمن كان يعتقد على أنه هذه اللجنة تشكلت لهذا الغرض فهو مخطئ، ما غنقلبوش على أبحاث فداء، احنا شكلنا لجنة باش نحققو في الاختلال الذي أصاب التوازنات المالية لنظام المعاشات المدنية أو العجز المسجل في 2014، أول عجز تقني اللي مسجل في 2014 أشنو هي الأسباب ديالو؟

واللجنة ابدات كتبحث، أشنو لقات، حسب التقرير؟ اللجنة لقات على أن الدولة لمدة طويلة، 40 عام، 40 سنة، من 58 حتى 96، وأنا أقول حتى لما بعد 96 تعاملت بلا مسؤولية، تعاملت بلا مسؤولية مع تدبير الأموال ديال المنخرطين فهاذ نظام المعاشات المدنية اللي هم الموظفون ديال الوظيفة العمومية والموظفين ديال الجماعات الترابية والموظفين أو المستخدمين ديال بعض المؤسسات العمومية.

وأؤكد على هذا حتى ما يوقعش الخلط، لأنه كايين البعض كيدرج واحد العدد من الفئات ضمن المنخرطين والمستفيدين من المعاشات ديال نظام

للتقاعد نظام المعاشات المدنية، كيجيو، كيجيو، الفلوس كيتأخروا، نظام المعاشات المدنية، وإلى احتسبنا الحسائر الناجمة عن هذا التأخر ما يمكن نقولو إلا كما قال المدير السابق ديال الصندوق، قال على أنه نظام المعاشات المدنية راجح الخطية، كنديو غير الخطية من هاذ التحويل، والبرج كيديه (RCAR).

حين نرسم واقعا كهذا يبدو على أن نظام المعاشات المدنية في الصندوق المغربي للتقاعد هو ذاك الحائط القصير، اللي ابغى شي حاجة، اللي محتاج للفلوس كيشي ليه، حتى الدولة، هناك شي مهم، تواجه سؤال هاذ الحكومة، الاحتياطي اليوم ديال نظام المعاشات المدنية 96 مليار درهم، ما يمكن إلا تقولها باللسان وصافي 96 مليار درهم، فين كتوظف؟ كتوظف في شراء سندات الخزينة، وتشكل - حسب التصريحات اللي عندنا - تشكل 20% من الدين العمومي للخزينة في 2016، 20%. يعني الحكومة كستحكم في الفلوس ديال نظام المعاشات المدنية، كتشري بها ذاك الشي اللي ابغات هي، وهاذ الشي اللي كقول راه ما كيتقرر فيه المجلس الإداري اللي فيه الممثلين ديال المنخرطين والممثلين ديال المتقاعدين، هاذ الشي كتقرر فيه الحكومة، رغم أن المردودية ديال الاستثمار في سندات الخزينة هي ضعيفة بالمقارنة مع الاستثمار ديال هاذ المحفظة المالية في مجالات استثمارية أخرى اللي أكثر مردودية وأكثر ربحية.

الحكومة كتحجج بأن سندات الخزينة أكثر ضمانا، كين الضمانة باش ما نخسروش. اعتقد على أنه هاذ المبرر غير جدي إطلاقا لأنه كين آليات وكين وسائل وكين المؤسسات المختصة في توظيف الاحتياطات، وعندنا نموذج وعندنا عبر من أنظمة تقاعد أخرى التي توظف الاحتياطات بطرق أخرى من غير الطرق السهلة ديال شراء السندات.

واش - السؤال كيتطرح على الحكومة - واش الحكومة فعلا قلبها على هاذ الفلوس باش تضمن الربحية ولو قليلة من شراء السندات؟ ولا أنها واحلة والي ساهلة عليها هي تاخذ الفلوس ديال نظام المعاشات المدنية؟ ينبغي على الحكومة أن تجيب على السؤال، وأنا بدوري وإلى كنت غنجاوب غنرجح الاحتمال الثاني، محتاجة للفلوس وغرقت البلاد في الديون، وصلنا الآن لـ 81% من الناتج الداخلي الخام، عندها الفلوس في جنبها الدين العمومي الداخلي كينز الفلوس من نظام المعاشات المدنية.

فباش تعرفوا نرجعو للهدف، واش فعلا أن ما وصلت إليه التوازنات أو الوضع المالي ديال نظام المعاشات المدنية يستدعي إصلاحا بتكلفة باهظة وقاسية جدا على الموظف أم أن الأمر يستدعي الاجتهاد والعمل بمقاربة أخرى؟ أنا أقول أن الأمر كان يستدعي اعتماد مقاربة أخرى، أشنو هي هاذ المقاربة؟ هي أن الحكومة تيجي تسول، تطرح سؤال على نفسها، مع الأسف، من خلال استجواب السادة المسؤولين السياسيين ما طرحوش إطلاقا هاذ السؤال، باعتراف ملء فمهم، ما قالوش، بلاتي، شوفوا هاذ الموظفين المنخرطين فلوسهم فين امشاش؟ بدل ما نزيد نعصر فيهم ونقتحم

المعاشات المدنية أتحدث، نكون واضح، نظام المعاشات المدنية هاذو هما المنخرطين، هاذو هما المستفيدين.

قلت على أنه تم التعامل بواحد اللامسؤولية كبيرة بزاف، هاذ اللامسؤولية تجلت - كما جا في التقرير - في 57، شدينا الاستقلال في 56، في 57 الحكومة سدت على الصندوق، دارتو جانبا بغير وجه قانون، واستمر هاذ الوضع مع الحكومات المتعاقبة كلها حتى لـ 96 مع إعادة الهيكلة ديال الصندوق بالقانون 43.95.

خلال هاذ المدة - حسب التقرير - أشنو كان؟ كان - أقولها هاكا - يعني من تم وحلت الدولة في إيجاد الفلوس لتمويل أنظمة المعاشات المدنية الأخرى، ربما، ربما أمور أخرى، كايينة الفلوس ديال المعاشات المدنية، يعني الفلوس ديال الموظفين حتى لـ 71، من 71 لـ 96 خرجت لها نيشان، خرجت لها نيشان ما ابقاتش كنساهم، ما ابقاتش كنعطي واجبها، واجب الاشتراك حسب التعاقد مع نفسها كدولة ومع المنخرطين والمتقاعدين اللي كان في البداية الثلث الثلثين، كان 6-12، في البداية كان احترام هاذ القاعدة، هاذ المبدأ اللي هو معمول به في أغلبية الأنظمة ديال التقاعد فيما يتعلق بتوزيع المساهمات ديال المنخرطين وديال المشغلين.

قلت على أنه في 71 سدت كاع في خطرة، بل أن العجز اللي صاب باقي الأنظمة اللي كيسيها الصندوق، اللي قلت على أنه كؤسسة ما بقاتش ولكن كوجود قانوني كين، نظام المعاشات العسكرية، الأنظمة غير المساهمة، يعني واحد العدد ديال الناس، ديال الفئات كيستفدوا من المعاش ولكن ما كيساهموش، المساهمة ديالهم خاصها تعطيها الدولة، كنعطي من المعاشات المدنية، الفلوس ديال المنخرطين كنعطي لهاذ الأنظمة كأنظمة، نتحدث هنا حتى لا يقع خلط وإزالة لكل لبس، احنا بالروح بالدم مع القوات المسلحة الملكية، بالروح بالدم، ولكن نحن نتحدث اليوم عن أنظمة المعاش، هناك معاشات مدنية وهناك معاشات عسكرية.

القانون يمنع بشكل صريح تحويل الأموال من هذا النظام إلى ذلك، والعكس صحيح، وبالتالي يجب تطبيق القانون في هذا الباب، ما تطبقش القانون، ماشي غير ما تطبقش القانون، ما تطبقش القانون وما رجعوش الفلوس، هذا هو اللي خطير في الأمر، إذن فحين نضع قانونا، الجميع ملزم باحترام هذا القانون، والا ما كناش غنديروه وما كناش غادي نأكدو عليه في 96 في القانون ديال 43.95 المادة 12، وكنا ذيك الساعة نقولو هذا الصندوق الفلوس كلشي مشروك اللي خاصو يهز، ما كناش هاذ الشي، رغم أنه كان هناك فعلا خلط في المحاسبة ديال الأنظمة وهاذ الشي جا في التقرير.

قلت الفلوس امشاشو هنا، كذلك امشاشوا لجهات أخرى، تخلصوا التعويضات العائلية بدون وجه قانون، بدون حق، الفلوس اللي كانوا تيجيو من (RCAR) النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد اللي كينخرطوا فيه المؤقتين ديال الجماعات الترابية، وفاش كيتسموا كيجيو للصندوق المغربي

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية في حدود 22 دقيقة و30 ثانية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الصمد مري:

السلام عليكم.

السيد الرئيس:

وعليكم السلام.

المستشار السيد عبد الصمد مري:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد.

وهي مناسبة، كتنا نمناها أن تكون فرصة للتفعيل الأمثل لمقتضيات أو لأحكام الدستورية ومقتضيات القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، غير أنه من المؤسف أن نقول بأن هذا المجلس قد أخطأ موعده مع لحظة دستورية هامة، كانت تتطلب احترام فلسفة وروح الأحكام الدستورية القائمة على أساس التعاون بين السلط وليس على أساس الفصل الحاد والمطلق بينها، واحترام فلسفة الدستور الداعية أيضا إلى التكامل بين المجلسين المنتهين إلى برلمان واحد وليس إلى كل مجلس يغرد في سرب خاص به.

لقد سجلنا سابقة في تاريخ البرلمان المغربي، جعلنا تقع في شبهة عدم احترام مقتضيات الأحكام الدستورية، ذلك أن الفصل 66 من الدستور ينص على جمع البرلمان برمته في دورة استثنائية، وليس مجلس المستشارين لوحده، وأن هذا الانعقاد هو بمثابة جلسة ضمن دورة.

كما نص أيضا في الفقرة الأخيرة من نفس الفصل على اختتام الدورة بمرسوم، وهو ما كان يقتضي التنسيق أولا مع مجلس النواب، من جهة لإصدار بلاغ مشترك حول هذه الدورة الاستثنائية، ومع الحكومة من جهة ثانية، لضمان حضورها وتحملها لمسئوليتها الدستورية في اختتام الدورة بانتهاء جدول أعمالها، واحتراما أيضا لمبدأ التكامل بين المجلسين وتجسيدها لمبدأ التعاون بين السلط وتجاوزا لأي ارتجال في التعامل مع الشكليات والإجراءات القانونية.

كما سجلنا سابقة في تاريخ البرلمان لعقد دورة استثنائية في موضوع يتعلق بالرقابة، في الوقت الذي انحصرت فيه جداول أعمال الدورات

الاستثنائية السابقة في موضوعات تتعلق بالتشريع.

إننا نسجل بكل أسف ارتباك الشروط القانونية التي تنعقد فيها هذه الجلسة، مما يطرح معه التساؤل حول مدى دستورية هذه الدورة وحول مدى احترامنا، نحن كأعضاء هذا المجلس الموقر، لروح أحكام الدستور ومنطوقه وإيماننا بسمو مقتضيات وأحكام دستور البلاد عن جميع الاعتبارات السياسية والحسابات الضيقة، فهو رأس الهرم التشريعي والسياسي في البلاد.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

إن لجان تقصي الحقائق تعتبر من الآليات البرلمانية الرقابية الهامة، وتعتبر لحظة مناقشة تقاريرها بمثابة لحظات مفصلية في تاريخ المؤسسات، بل وفي تاريخ الحياة السياسية ككل، وذلك بالنظر إلى النتائج التي تتمخض عنها، وللمعطيات الجديدة التي تكشف عنها وللمصادقية التي تتميز منهجية عملها وللصدى الذي تخلفه لدى الرأي العام، غير أننا في فريق العدالة والتنمية، وبعد القراءة المتأنية للتقرير، لم نلمس شيئا من ذلك، ولا نخفيكم بأن الإحساس الذي تملكنا هو أن صياغته لم تتخلص من المناخ السياسي المتوتر الذي ساد مناقشة القوانين المتعلقة بالإصلاحات المقياسية لنظام المعاشات المدنية، وما عرفه هذا المجلس الموقر إبان عرض تلك المشاريع على هذا المجلس الموقر.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

إن قراءتنا لهذا التقرير وملاحظاتنا حوله نابعة من غيرتنا على هذا المجلس، وحرصنا على جودة ومصداقية التقارير الصادرة عنه، وليس هناك أي إرادة للانتقاص من قيمة هذا العمل ومن عدد من المعطيات المتوفرة في هذا التقرير.

أولا، فيما يتعلق ببعض الملاحظات التي تهم منهجية عمل اللجنة:

إن صحة تقرير لجنة تقصي الحقائق ومصداقيته تنبعث بالدرجة الأولى من مدى احترامه لمنهجية العمل المتبعة ومدى احترامه لمقتضيات القانون التنظيمي الذي يحدد طريقة تسيير وعمل ومهام لجنة تقصي الحقائق، وقبلها استحضار مهام ومسؤوليات البرلمان في القوانين المنظمة له.

وبناء عليه، أعيد التذكير ببعض المواقف التي سبق أن عبرت عنها داخل اللجنة:

أولا، عدم تمكن كافة أعضاء اللجنة من الاطلاع على الصيغة الأخيرة النهائية للتقرير بعد أن تم الاتفاق على إدخال التعديلات والملاحظات قبل اعتماده نهائيا؛

عدم تسجيل مواقف الإيجاب والرفض والتحفظ فيما يمكن التحفظ عليه حول مضامين التقرير من طرف أعضاء اللجنة، وليست هناك وثيقة، فليُنظر الجميع إلى التقرير هل توجد فيه وثيقة تسجل المصوتين بنعم أو بلا

لا تتماشى ومخرجات تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد نفسها الذي دعا إلى استعجالية إصلاح نظام المعاشات المدنية وكذا تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2013 حول منظومة التقاعد بالمغرب ورأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول مشروع قانوني المعاشات المدنية؛
ثالثا، فضلا عن كون هذه التوصية تتناقض مع الدعوة إلى الإصلاح الشمولي، باعتبار أن هذا الإصلاح المقياسي لسنة 2016 لم يكن الهدف منه فقط تأمين احتياطي الصندوق، الذي يعد موردا أساسيا من موارد هذا الصندوق، بل الهدف كان أيضا تقريب مقاييس نظام المعاشات المدنية من مقاييس النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، بغرض دمج النظامين في نظام واحد كخطوة أولى في خلق قطب موحد يجمع جميع أنظمة التقاعد ببلادنا، وهذا هو معنى الإصلاح الشمولي الذي تحدثت عنه اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد.

رابعا، أما بخصوص التوصية السادسة، والتي تدعو إلى مراجعة نسبة المساهمة فيما بين الدولة المشغل والمنخرطين بما لا يتلاءم والمبادئ الدولية، فهو ما نعتبره بمثابة إدعاء غير صحيح، على اعتبار أنه ليس هناك أي مبادئ دولية في الموضوع، وإنما هي تجارب مختلفة، ولعل كل الدول المنضوية في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تختلف في طريقة تأدية الانخرطات ومساهمات الدولة في أنظمة المعاشات لديها، وإنما هي تجارب مختلفة من دولة إلى أخرى، تأخذ بعين الاعتبار مقاييس مختلفة ترتبط بتسقيف المعاشات أساسا في إطار معاش أساسي ومعاشات أخرى تكميلية أساسية.
بخصوص الخلاصات والاستنتاجات:

إذا كانت الخلاصات والاستنتاجات منبعا أساسيا هي الوثائق المتوفرة لدى اللجنة، هي التصريحات المستمع إليها من طرف المسؤولين السابقين والحاليين، فقد خلصت اللجنة من خلال - وهذا هو تعبير التقرير - "وقد خلصت اللجنة من خلال فحص التقارير والوثائق المتوصل بها ومداولات جلسات الاستماع إلى الخلاصات والاستنتاجات التالية"، لكن الوثائق والتقارير المتوصل بها لم تخلص فقط إلى هذه الخلاصات، وكان تعبيرنا أن نقول: "فضلا عن الأسباب الأساسية في أزمة المعاشات المدنية، هناك أسباب أخرى إضافية"، فكان لا بد من تسجيل خلاصات واستنتاجات ذات صلة بتقارير المؤسسات الدستورية والوطنية وبعض المعطيات المستقاة من تصريحات المسؤولين المستمع إليهم، تماشيا مع التشخيص الموجود في التقرير (ص 25 و 26 و 27)، والتي تظهر أن الأسباب الحقيقية لأزمة نظام المعاشات المدنية تتمثل أساسا في،
والخلاصات الأخرى، إضافة لهذه الخلاصات الأساسية:

أولا، طبيعة نظام المعاشات المدنية والمبني على التضامن بين الأجيال والقطاعات ومختلف فئات الموظفين، فهو نظام للتوزيع؛
ثانيا، المؤشر الديمغرافي، حيث يرتبط هذا المؤشر أساسا بتزايد عدد المتقاعدين مقابل انخفاض عدد المنخرطين، حيث انتقل من 12 نشيطا لكل

أو المنتعنين عن التصويت؛

وضع توصيات في التقرير، وهو أمر معيب، سبق وأن دافعنا على عدم صوابيته، على اعتبار أن اللجنة منبثقة من مجلس نيابي، من مجلس برلماني، من مهامه التشريع والرقابة، وليست منبثقة عن هيئة أو مجلس استشاري، لا تتعدى صلاحياته إبداء الرأي وتقديم الدراسات، ومن ذلك التوصيات في تقريرها، بالإضافة إلى انعدام الأحقية القانونية للجنة تقصي الحقائق النيابية في تقديم توصيات، تطبيقا لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 67 من الدستور، والمادة الثانية من القانون التنظيمي الخاص بلجنة تقصي الحقائق، والتي تنص على أن اللجان النيابية لتقصي الحقائق يناد بها جمع المعطيات المرتبطة بوقائع معينة أو بتدبير المصالح والمؤسسات والمقاولات العمومية و اطلاع المجلس عليها، أي المعطيات والمعلومات؛

رابعا، عدم إرفاق التقرير بتصريحات المستمع إليهم وفسح المجال لهم لإبداء الملاحظات حول تصريحاتهم والتوقيع عليها، وهو ما يجعل هذه الشهادات ومحاضر الاستماع غير الموقع عليها في تعارض واضح مع مقتضيات المادة 11 من القانون التنظيمي المنظم لهذه اللجان، ويضعف من مصداقية المعطيات المنسوبة للمعنيين بالأمر؛

خامسا، ضعف الدقة والتركيز في بعض الصياغات، والميل إلى اعتماد لغة قريبة من الصياغة المطلية، التي لا تتناسب مع لغة التحري والتحقيق، كما نسجل حذف بعض الفقرات التي تم التوافق عليها أو على الأقل التي طالبت بأن تضاف في هذا التقرير.

ثانيا، من حيث المضمون، فإننا نسجل الملاحظات التالية:

بخصوص ما سمي بـ "التوصيات" في هذا التقرير:

إن كل التوصيات المقدمة، بغض النظر عن مدى قانونيتها، فإنها لم ترق، سواء من حيث اللغة أو من حيث الأهداف، إلى التوصيات التي قدمها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، الذي توصلنا به بناء على طلب المساعدة من المجلس في الموضوع ولا في الرأي الذي جاء به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي كان بين أيدينا.

كما أن مجموعة من التوصيات التي تبدو في ظاهرها جذابة على المستوى الاجتماعي، افتقرت إلى أي اقتراح في كيفية تنفيذها وأشكال تمويلها وسيناريوهات تنفيذها، ولم تأخذ بعين الاعتبار تصريحات الكثيرين من المسؤولين المستمع إليهم وأهم خلاصات التقارير الأساسية للمؤسسات الدستورية والاستشارية.

إن التوصية المتعلقة بتجميد تطبيق بعض القوانين التي صادق عليها المجلس، فضلا عن كونها لا تنسجم مع المهام الحقيقية لهذا المجلس المتمثلة في تعديل القوانين من خلال مقترحات القوانين فهي، أي هذه التوصية:

تكرس سلوكا يمس بالأمن القانوني، ويفقد الثقة لدى المخاطبين بالقانون في إمكانية تطبيق النصوص والتشريعات المصادق عليها من طرف البرلمان والصادر الأمر بتنفيذها من طرف جلالة الملك؛

الحكومات في خانة والبرلمان لأن هو مسؤول عن القانون الصادر سنة 1971 والمسؤول على تعديل القانون سنة 1989، كل هذه المؤسسات في خانة المؤسسات التي أساءت لنظام المعاشات المدنية.

هذا التوسيع في وعاء الاحتساب لو لم يقع، لو لم يقع لكان الذين كانوا يتقاضون الحد الأدنى للأجور في تلك السنوات والذي كان يقدر في 1000 درهم وأقل من 1000 درهم، تصفى معاشاتهم على أساس الراتب الأساسي الذي لم يكن يشكل سوى 30% من مجموع الأجر آنذاك، كانوا سيخرجون بمعاشات ضعيفة، ولعل الذين اليوم نحاول رفع معاشاتهم إلى حد أدنى من المعاش مقبول ما هم إلا بسبب الآثار المترتبة عن وضعية تصفية المعاش التي كانت قبل هذه الإصلاحات، ولكن لا بد أن نسجل بأن هذه الإصلاحات أخطأت في أنها لم تقم بتسقيف المعاشات آنذاك لأنه لا يمكن أن نخطط بين الأمرين، أمر اجتماعي فيه مراعاة الفئات الدنيا وأمر آخر نفتح فيه المعاش للجميع بطريقة متساوية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

إن هذا الاستنتاج المناقض لاستنتاجات المجلس الأعلى للحسابات كان بالإمكان تفهمه لو بني على مقدمات أو دراسة مخالفة، وهو الشيء الذي لم يحصل، فالقرار لم يتعرض للإصلاح المقياسي لسنة 2016 إلا في خلاصته (ص 57) وفي توصياته (ص 59)، وهو عيب منهجي واضح، فالحقائق لا تستنتج إلا بناء على تمحيص، وهو ما لم يتم به التقرير.

كما نسجل التناقض بين الخلاصة الثالثة التي تجعل من كل الإصلاحات المقياسية إصلاحات ترقية وجاءت دون دراسات، والخلاصة العاشرة التي تشير إلى ثقل الكلفة المالية الناتجة عن تأخير الإصلاح المقياسي والشمولي، نقول في خلاصة أن ثقل التكلفة المالية الناتجة عن تأخير الإصلاح المقياسي والشمولي ونأتي في خلاصة أخرى نصف كل الإصلاحات المقياسية بأنها إصلاحات ترقية لم يكن لها مجال لأن تقع.

وعليه، فطلب تجميد الإصلاح المقياسي لا يناقض فقط نتائج مختلف الدراسات والتقارير، بل لا يستند إلى أي دليل، وأكثر من ذلك فهو مطلب معيب، يطعن في قيمة عمل المؤسسة التشريعية التي صادقت على مشاريع القوانين بعد تعديلها، باعتبارها خطوة ضرورية تندرج في سياق الإصلاح الشمولي الذي يطمح له الجميع.

كما نسجل وجود استنتاجات تتسم بالتعميم، وتخالف البيانات المتوفرة، من قبيل عبارة "إخفاء الحكومات المتعاقبة للقيمة الحقيقية للديون المستحقة على الدولة لفائدة نظام المعاشات المدنية".

صحيح هناك وثيقة فيها السيناريوهات الثلاثة للمتأخرات قامت بها لجنة تقنية، وحسنت الأمر سنة 2004، فكيف لنا أن نتحدث عن هذا الإخفاء فيما يلي من الحكومات، لكن هذا الأمر إن كان فيه متأخرات، وجود متأخرات لدى بعض الجماعات القروية مرتبط بضعف ميزانيتها

متقاعد سنة 1986 إلى 2.2 سنة 2016، كما يرتبط بارتفاع أمد الحياة بعد التقاعد، مما يعني أن المتقاعدين سيستفيدون لمدة أطول من معاشات التقاعد.

ينضاف إلى ذلك التحول الذي عرفته بنية المساهمين من خلال التأخر المتواصل في سن ولوج الوظيفة العمومية، ينضاف إلى ذلك من الخلاصات من خلال التقارير وتصريحات المسؤولين المستمع إليهم؛

المؤشر المالي، يساهم هذا المؤشر بدوره في إعطاء تفسير لتدهور وضعية نظام المعاشات المدنية بأداء معاشات المتقاعدين بناء على آخر أجر يتقاضاه الموظف؛

المنحى التصاعدي الذي تعرفه الترقية في الدرجة بالإدارات العمومية مع اقتراب موعد الإحالة على التقاعد، وقد انتقلت نسبة الأطر في فئة المتقاعدين من 12% سنة 1990 إلى 50% سنة 2015.

وقد سجلت اللجنة في تقريرها هذه الملاحظة في الصفحة 27، حيث قالت: "إضافة إلى العوامل المشار إليها أعلاه، التي ساهمت في تدهور نظام المعاشات المدنية، ووقت اللجنة انطلاقا من جلسات الاستماع والوثائق المتوصل بها من المؤسسات الدستورية، على وجود معطيات أخرى ساهمت في إخلال وكانت هي الخلاصات الموجودة في تلك الصفحة؛

رابعا، ومن تلك الخلاصات، إن إدراج العبارة التالية والمستقاة من تقرير المجلس الأعلى للحسابات وتصريح أحد المستجوبين: "منح معاشات بدون سند قانوني ومعاشات أخرى تحوم حولها الشكوك"، دون أن تتمكن نحن في اللجنة من معرفة حجمها وعددها ومقدار تأثيرها المالي، وإدراجها في هذا التقرير يمس بمصدقية ودقة أعمال اللجنة ويدخلها في خانة المعلومات التي تفتقر إلى الدليل.

إن تجاهل الإشارة إلى بعض المعطيات في الخلاصات والاستنتاجات وتوظيف بعضها بشكل مبهم من شأنه المس بالأمانة العلمية لهذا التقرير وبالتزاهة الأخلاقية المطلوبة في المعلومات، باعتبار مهمة اللجنة المتمثلة في التقصي وجمع المعلومات الصحيحة، قبل تقديمها للرأي العام.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين،

إن تقرير اللجنة الذي بين أيدينا لم يحالفه الصواب حين أدرج الإصلاح المقياسي لسنة 2016 ضمن ما ساه "الإصلاحات الترقية"، واعتبر التقرير أن قرار الإصلاح لسنة 2016 مثل سابقه أثر على مسار الصندوق دون القيام بدراسات اكنوارية ودون رؤية استشرافية.

وبالرغم من ذلك إلى الإصلاحات الأخرى الموسومة بالإصلاحات الترقية، إصلاح سنة 1990 وإصلاح سنة 1997، الذي وسع الوعاء الذي على أساسه تحتسب الانخراطات والمساهمات، والذي على أساسه توضع تصفية المعاشات، هذا الإصلاح لا بد من التأكيد أولا أنه كان فيه جانب اجتماعي حتى لا نكون في هذا التقرير نضع كل الإصلاحات وكل ما قامت به

اعتباراً لوزنها الدستوري ومضامينها المتناغمة مع اختصاصات السلطة التشريعية بصورتها الجديدة، وبمفعولها الرقابي المؤثر، علماً أنه من الوظائف الأساسية للمؤسسة البرلمانية هي مراقبة العمل الحكومي ومختلف المؤسسات العمومية، مستحضرين أهمية النقاش العمومي المرافق لهذه المبادرة الهامة إن على المستوى القانوني أو الدستوري، ومؤكدين في هذا الإطار أن مجلسنا الموقر قام بواجبه الدستوري في احترام تام للفصل المتوازن بين السلط، وفي إطار قناعة راسخة، مفادها أن مغرب المؤسسات أقوى من كل حساب.

السيد الرئيس،

إن هذه الجلسة المتميزة اليوم، التي تتعدّد مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، تعتبر محطة دستورية هامة، والتي من خلالها تستطيع السلطة التشريعية الإطلاع على عمل مختلف المؤسسات العمومية والمساعدة على القيام بأدوارها الدستورية المنوطة بها، إعمالاً لقواعد الشفافية والنزاهة في تدبير المال العام، وهي مبادرة أيضاً تساهم في تعزيز التفاعل الإيجابي بين المؤسسات الدستورية التشريعية منها والتنفيذية والرقابية.

كما تزداد أهمية هذه اللحظة البرلمانية في إطار تعزيز مسلسل الرقابة على السياسات العمومية في مجال مراقبة صرف المال العام، مع إبداع آليات جديدة وفعالة لحكامة جيدة في تدبير المالية العمومية، من منطلق مبني على الرصد والتتبع بآليات متممة بالموضوعية، تماشياً مع تطورات المغاربة إلى تخليق الحياة العامة وإنجاح ورش الإصلاح المؤسساتي، من قبيل تقييم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الرشيدة والشفافية والمساءلة، وإقرار مبدأ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة بهدف وضع حد لهدر المال العام وإعمال الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام، مع تعميق دولة الحق والقانون واستئصال منابغ الفساد، تحسباً لعلاقة المواطنين بالمؤسسات العمومية وتحقيق فقرة نوعية في استرداد الثقة والمصالحة بين المؤسسات وسائر المواطنين، بغية ترسيخ الاستقرار المؤسساتي والسياسي المميز لبلادنا، وذلك في ضوء منظور دستوري واستراتيجي حدد بدقة هندسة دستورية للسلط قائمة على التكامل النوعي.

هاته الفلسفة التي أبرزت دينامية مجلسنا الموقر، وأظهرت طبيعة المكانة التي منحها الدستور للسلطة التشريعية بتقوية أدوارها الرقابية من خلال لجن الاستطلاع ولجن تقصي الحقائق، والتي تعتبر محمّة في تجسيد البعد الديمقراطي في تدبير الشأن العام، حيث منحها الدستور إمكانيات جديدة وأكثر مرونة تسمح لها بالمبادرة في إحداث هذه اللجان دون صعوبات، وذلك بالافتقار على نصاب لا يتعدى ثلث أعضاء أحد المجلسين عوض الأغلبية في الدستور السابق، مع توسيع مجال الاختصاص ليشمل التقصي في المقاولات والمؤسسات العامة وكذا تحويل صلاحية إحالة التقارير على القضاء لرئيس مجلس المستشارين والتنصيص على اطلاع

وتأخرها في صرف أجور موظفيها، هذه الأمور يمكن ونحن مع أن يفتح نقاش ومفاوضة حولها للوقوف عندها ولتسويتها، لكن السيناريوهات التي وضعت لها مبرراتها، ويجب أن نأخذ ردود وتصريحات المسؤولين حول هذه السيناريوهات الثلاثة وارتباطها أولاً بالقانون، ثانياً بقاعدة الثلثين الثلث، لأن السيناريو الثالث الذي يحدد المتأخرات في 19 مليار درهم يتحدث عن الثلثين والثلث.

فإذا كنا متفقين جميعاً برلمان وحكومة على أن هذا السيناريو هو الذي يجب أن يؤخذ فلم يتفق عند سنة 1996، لأن حساب المتأخرات كان من سنة 1957 إلى سنة 1996، فإذا احتسبنا هذه المتأخرات على قاعدة الثلثين الثلث من 57 إلى 96 وطلبنا الحكومة في 2004 بتأديتها فلماذا وقفنا عند سنة 1996 وسمحنا للحكومة أن تؤدي 50%، يجب تماشياً وانسجاماً مع هذا المطلب أن نطالب الحكومة أن تؤدي الثلثين من سنة 1957 إلى سنة 2017، هذا هو المطلب إن كان هناك موضوعية وإن كان هناك اختيار منطقي.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

كنا ولا زلنا في فريق العدالة والتنمية نأمل أن تكون دراسة هذا التقرير ومناقشته المتأنية والعميقة والواقعية دافعا لكافة الأطراف إلى تبني مواقف أكثر توافقاً وتقارباً، في أفق بناء إجماع وطني لاستكمال مسلسل الإصلاحات الشاملة لأنظمة التقاعد وترصيد مكنتسباتها وخلق مناخ مناسب لمواصلة هذا الورش الإصلاحية الحيوي والضروري.

ولازلنا يحذونا الأمل والحماس للتفاعل الإيجابي مع جميع الآليات الرقابية والمبادرات التشريعية فيما تبقى من مكونات منظومة الحماية الاجتماعية، ولا سيما منظومة التعاضد والمساهمة في التغطية الصحية، التي صارت هي الأخرى من المجالات المرتبكة والأكثر إثارة للجدل والمشاكل من سوء التدبير المالي والإداري وآثاره.

والسلام عليكم.

شكراً السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

الكلمة الآن لممثل الفريق الحركي في حدود 18 دقيقة.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في هذه الجلسة المتميزة التي تتعدّد في دورة إستثنائية وفي ظرفية إستثنائية، وذلك

المغربي للتقاعد، والتي أصبحت بمثابة علامة تؤثر على غياب حكمة رشيدة وأزمة تخطيط تكاد تكون - حسب مؤشرات وخلصات التقرير - تخطيطاً للأزمة، وبالتالي أصبح ملف إصلاح هذه المؤسسة ملفاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتقنياً، كما أن العجز الذي لحق الصندوق تعمق جراء نتائج سياسة الخصوصية التي تم اعتمادها دون التفكير في انعكاساتها السلبية على الصندوق المغربي للتقاعد، والذي تقلصت قاعدة منخرطيه من جراء تفويت مقاولات عمومية للقطاع الخاص، وكذا نتيجة تبعات برنامج المغادرة الطوعية التي استفاد منها كبار الموظفين، واختلال التوازن بين المنخرطين الجدد وعدد المتقاعدين، على خلفية تقليص فرص التوظيف وغيرها من السياسات غير الناجعة التي أدخلت الصندوق في العجز الذي يعانيه جراء ارتفاع المصاريف مقابل انخفاض المداخل من قبيل سوء توجيه استثمار المحفظة المالية للصندوق وعدم تنوعها.

السيد الرئيس،

إننا، في الفريق الحركي، نقف وقفة تأمل عند خلاصة هامة مفادها أن إصلاح الصندوق المغربي للتقاعد من طرف الحكومة أو بالأحرى تأخير عجزه إلى بضع سنوات قادمة، رغم أهميته وضرورته، هو إصلاح جزئي ذو طابع مالي وليس إصلاحاً هيكلياً، يروم إعادة تحديد دور الدولة في علاقتها مع هذا الصندوق، مما يضرب بعنق مكتسبات المنخرطين واستقرارهم الاجتماعي، خاصة بالنسبة للشريحة ذات الدخل الضعيف والمتوسط.

كما نعتبر في فريقنا أن الإصلاح الحقيقي يجب أن يندرج ضمن الإصلاحات الكبرى والتي يجب أن تتم بشكل متواز مع إصلاح صندوق المقاصة والنظام الضريبي وأظمة الأجور وبرامج الرعاية الاجتماعية.

كما أن هذا الإصلاح يجب أن يكون إصلاحاً شمولياً طويل الأمد وليس جزئياً وظرفياً مع ارتباطه ارتباطاً وثيقاً بكل آليات الحماية الاجتماعية.

واعتباراً لما سبق، نؤكد في فريقنا على ضرورة استكمال هذه المحطة

الهامة لمسارها الدستوري، على اعتبار أن لجنة تقصي الحقائق ما هي إلا إحدى الآليات للحصول على المعلومات العمومية، بالإضافة إلى الدور الوظيفي المرتبط بمراقبة عمل الحكومة وطريقة تديرها للشأن العام، تعتبر أداة أساسية لبحث البرلمان عن المعلومات العمومية من مصادرها المتعددة وتنوير الرأي العام بكافة المعطيات المرتبطة بموضوع يحظى باهتمام الرأي العام، فهي ليست جهة إيداع ولا موقع إصدار الأحكام، فالحديث عن آلية التحقيق يرتبط أساساً بالبحث عن حدود هذه الآلية، وهي الحدود المرتبطة بمبدأ فصل السلطات، حيث أن مهمة هذه اللجنة ترتبط بسلطة البرلمان في تجميع المعلومات وصياغة الإستنتاجات، وهو ما يؤدي إلى إثارة المسؤولية السياسية للحكومة أو عرض الملف على القضاء، على أساس أن الجهة الوحيدة المخولة لها إصدار الأحكام وترتيب الخلفات المثبتة هي السلطة القضائية، وبالتالي فمهام اللجنة لا يمكنها الحل محل السلطة القضائية، وتقرير هذه اللجنة الموقرة من أهمية في تسليط الضوء على وقائع تستدعي

المجلس الذي شكلها على نتائج اللجنة، مما يعبر بكل وضوح عن إرادة المشرع في أن يرفع مسؤولية الجهاز التنفيذي عن مصير التقارير.

وبالتالي يمنح لعمل هذه اللجنة صديقة أكبر، وهو ما يعيد المصدقية للمؤسسة التشريعية ويعزز آليات العمل المؤسساتي الديمقراطي، ويدعم البرلمان في مراقبته للعمل الحكومي ومساهمته في تخليق الحياة العامة.

السيد الرئيس المحترم،

في هذا الإطار، لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نسجل أهمية الجهود التي بذلها أعضاء لجنة تقصي الحقائق والأطر المواكبة لها، هاته الجهود المتمثلة في تقريرها المعروض على أظنارنا اليوم من أجل مناقشة مضمونه والوقوف على مكامن الحل، مستحضرين هنا الظرفية الصعبة التي اشتغلت فيها هاته اللجنة من أجل تنوير الرأي العام بكافة المعطيات المرتبطة بموضوع من قبيل التقاعد، حظي وما زال يحظى باهتمام الرأي العام من خلال الجلسات العامة بالبرلمان أو الصحافة التي كرست حيزاً كبيراً من كتاباتها لهذا الموضوع.

السيد الرئيس،

إن هذا التقرير المتواجد بين أيدينا يتسم بالأهمية بمكان، خاصة لما تضمنه من ملاحظات في تشخيص ومراقبة مؤسسة هامة من قبيل مؤسسة الصندوق المغربي للتقاعد، بعمره الزمني الممتد على مدى 86 سنة ومكوناته الإدارية المتنوعة، هذا التقرير الذي حمل مضمون وحجم الاختلالات التي وقفت عليها اللجنة والتي سطرت عناوينها الكبرى في تقريرها، وهي تتفحص مؤسسة الصندوق المغربي للتقاعد، هاته المؤسسة العمومية التي تعتبر من أولى مؤسسات الاحتياط الاجتماعي بالمغرب نظراً لعدد المنخرطين والمتقاعدين المنتمين لها، وهي عناوين تؤكد بالملحوس أن هذه المؤسسة راكمت اختلالاً منذ عقود، والتي تجسدت في أزمة حقيقية ناتجة عن سيورة تاريخية طويلة من التسيير اللاعقلاني للصندوق وسوء تدبير أنظمتها من خلال هيمنة الأمد القصير على أنماط القيادة السائدة عوض الأمد المتوسط والطويل، علماً أن إشكالية الصندوق المغربي للتقاعد تستوجب نظرة شمولية متكاملة على المدى البعيد.

السيد الرئيس،

إن أزمة الصندوق المغربي للتقاعد ترجع أساساً إلى مرحلة تاريخية تمتد أساساً من سنة 1956 إلى غاية سنة 1996، أي على مدى 40 سنة، خضع فيها هذا الصندوق للتسيير المباشر من طرف الدولة، ومن ثم بدأت بوادر تدهوره تظهر شيئاً فشيئاً، وبدور زراعة إفلاسه تنمو وتكبر بسبب عدم أداء الدولة لمساهماتها تجاه هذا الصندوق، إضافة إلى أنه لم يخضع يوماً للتساوي مع باقي الصناديق الأخرى من حيث المساهمات الخاصة بالدولة ومساهمة المنخرطين، ناهيك عن العامل الديمغرافي الذي يكمن في ارتفاع متوسط أمد الحياة لدى المغاربة وانخفاض معدل الخصوبة، قس على ذلك الاختلالات الوظيفية ذات الطبيعة التدييرية التي يعاني منها الصندوق

عنوانه الإصلاحى: المساهمة أكثر والعمل لفترة طويلة من أجل معاش أقل.
وقفنا الله جميعا لخدمة الوطن والمواطنين تحت القيادة الحكيمة
لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 13 دقيقة و30 ثانية.

المستشار السيد الحسن أدعي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.
السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه ليوم تاريخي مشهود أن يعقد مجلسنا الموقر دورة استثنائية بمبادرة من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين المحترمين، تطبيقا لمقتضيات الفصل 66 من الدستور، معتبرينها جلسة تاريخية استثنائية بكل المقاييس، استثنائية لأنها تناقش تقريرا للجنة تقصي الحقائق، هو الأول من نوعه في تاريخ المؤسسة في العهد الدستوري الجديد، وتاريخية لأن هذا المجلس هو أول مجلس يعقد دورة استثنائية بمبادرة من أعضائه، وهو ما يعزز رقابة البرلمان على المؤسسات العمومية، ويجسد البعد الحساباتي لهذا المجلس في تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالحاسبة الذي جاء عماد دستور 2011.

السيد الرئيس المحترم،

أهمية هذه الدورة تتجسد أيضا في جدول أعمالها المخصص لها والمرتبط أساسا بمناقشة موضوع أثار نقاشا عموميا واسعا، وحرك المياه الراكدة، يتعلق الأمر بالتقاعد خاصة عندما دخلت الحكومة بجرأة سياسية كبيرة ومعها المؤسسات الدستورية التي اشتغلت على هذا الموضوع ووضعت رهن إشارتنا آراء استشارية محترمة، كانت كلها موضوعية كالمجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

أكدت مجتمعة على أن أزمة ديمومة التقاعد محددة للسلم الاجتماعي، وبالتالي استعجلوا جميعا الإصلاح الذي جاءت به الحكومة بعدما طرحته للنقاش داخل غرفتي البرلمان، فأثار ما أثار من نقاش كان عنيفا في بعض اللحظات، حيث عملنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار ومن موقعنا داخل الأغلبية التصويت عليه بعد تعديل بعض مقتضياته، متحملين في ذلك كامل مسؤوليتنا السياسية كحزب يحترم التزاماته وتعهداته السياسية بمنطق مصلحة الوطن قبل أي كسب سياسي زائل في غياب بدائل موضوعية من طرف كافة الفرقاء الاجتماعيين، الذين عارضوا بشدة ذلك الإصلاح محترمين مواقفهم وتوجهاتهم، والذين دفعوا في اتجاه تشكيل هذه اللجنة التي نحن بصدد مناقشة تقريرها، حيث ساهمنا كفريق من داخل

التدقيق والمتابعة، وما يخوله الدستور للمجلس من خلال حق الإحالة على القضاء من طرف السيد الرئيس.
السيد الرئيس،

في هذا الصدد، نؤكد في فريقنا على ضرورة القطع مع تحميل أخطاء مثل هذه المؤسسات للمواطنين بفرض ضرائب تثقل كاهلهم، أو بالإقتراع من الأجور على شكل إصلاح، مما يميلنا على إعمال سيادة القانون ومنطق المحاسبة، دون أن ننسى التفكير وبشكل جماعي في إبداع الحلول لتجاوز هذه المؤسسات لأزماتها، فإصلاح الصندوق المغربي للتقاعد هو ورش استراتيجي يجب أن لا تدخل فيه الحسابات السياسية الضيقة، فالأجدر بنا أن نواجه الأزمة بكل عقلانية ومسؤولية وبالاحسب والعزم اللازمين بدل البحث عن صفات العلاج المبنية على المسكنات والمهدنات.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إذ نجد التنويه بعمل اللجنة الموقرة، وبمحمل مضامين تقريرها، ورغم ضيق الحيز الزمني الذي منح لنا لدراسة التقرير، فإننا سجلنا بعض الملاحظات والإقتراحات التي نود طرحها إغناء لهذا المجهود الهام.

أولا، لم يشر التقرير إلى تعثر اجتماعات المجلس الإداري للصندوق منذ 2014، وكذا تعطيل عمل اللجن الدائمة، وهيئة الحكامة المكلفة بالرقابة وتتعيب تنفيذ الميزانية والمعاملات في مجال استثمارات الصندوق، وهي اختلالات، حالة ثبوتها، تؤكد سوء الحكامة الإدارية.

ثانيا، من الخلاصات الأساسية التي لم يشر إليها التقرير كذلك هو اختلال التوازن على مستوى التمثيلية في المجلس الإداري بما يقوي جانب الإدارة على حساب ممثلي المنخرطين.

ثالثا، التقرير تقاطع مع مجمل ما جاء في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، والذي صدر بطلب من مجلس المستشارين في فاتح نونبر 2016، وهو ما يزيكي تكامل الفعل الرقابي للمؤسسات التشريعية.

رابعا، ضرورة التمييز بين وضعية الصندوق وبين السياسة التي تملها الدولة بمختلف مؤسساتها على الصندوق، على اعتبار أن مهمة اللجنة الموقرة هو البحث في وضعية الصندوق والتقصي في الإختلالات المحتملة، وليس تقييم الإصلاحات المقررة أو اتخاذ مواقف بصدها، على أساس أن ذلك من صميم اختصاص المشرع، وفي صدارته البرلمان بمجلسيه، وهو ما يستوجب في نظرنا التمييز بين الخلاصات والتوصيات.

خامسا، نؤكد على ضرورة الشروع في إصلاح هيكلية شمولي ملف التقاعد، والتفكير الجماعي في حلول تمكن من بناء قطبية في الصناديق القائمة، على أساس توسيع قاعدة المنخرطين ليشمل القطاع الخاص وقطاع الخدمات، والرفع من نسبة الإستثمارات خارج سندات الخزينة، وإقرار حكامة جيدة في تدبير المؤسسات المعنية، حتى نخرج من واقع لا يرتفع

الإشكالية، فعلى الحكومات القادمة مسؤولية الاستمرار في الإصلاح عبر البحث عن بدائل لا تكون على حساب المأجورين وشغيلة القطاع العمومي.

لذلك، فإن مجمل الخلاصات المتوصل إليها لا تخرج عن سياق ما جاء به التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات الصادر في 17 يناير 2017، والذي تم عرضه أمام لجنتي المالية والتعليم بمجلسنا الموقر.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كانت هذه هي مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار حول تقرير هذه اللجنة والذي اعتمدنا فيه على الموضوعية ومصصلحة الوطن في مناقشته، آمين أن يتوسع عمل مجلسنا ليشمل قطاعات ومؤسسات عمومية أخرى لتطوير أدائنا الرقابي وتعزيز مسارنا الديمقراطي على درب إرساء دولة الحق والقانون والمؤسسات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبقيّة الوقت للفريق التقديمي، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في حدود 10 دقائق و30 ثانية.

المستشار السيد عبد الإله حفصي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي بداية أن أهنئكم، السيد الرئيس المحترم، ومن خلالكم السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس المحترمين على سهركم في سبيل إنجاز عمل هذه اللجنة، والتي تعد الأولى من نوعها في الولاية التشريعية الحالية، كما أهنئ أعضاء اللجنة الموقرة على الجهود الجبارة التي بذلوها طيلة الستة أشهر الماضية، والتي تكلفت بإصدار هذا التقرير الذي نجمع اليوم لمناقشة مضامينه.

وقبل الدخول في مناقشة تقرير اللجنة، لابد من استحضار الدواعي والسياق العام الذي كان وراء تشكيل لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد.

السيد الرئيس،

لقد أثار موضوع إصلاح أنظمة التقاعد، خصوصا نظام المعاشات المدنية المدير من قبل الصندوق المغربي للتقاعد، جدلا واستأثر باهتمام جميع فئات المجتمع على إثر إقرار الحكومة بموجب القانون رقم 71.14 تبني إصلاح مقياسي في صيف 2016، كحل استعجالي وضروري وآني لتحسين أفق ديمومة نظام المعاشات المدنية وتدعيم توازنه المالي على المدى القريب،

هذه المؤسسة بآرائنا وأفكارنا بكل تجرد، هدفنا الوصول إلى حقيقة كل ما يقال ويكتب عن هذا الصندوق من فساد في التدبير، حيث وقفنا عبر هذه المدة الطويلة على كل الحقائق التي تضمنها هذا التقرير.

كان يصاحب مناقشة قوانين التقاعد داخل البرلمان فيه مبالغة كبيرة وجمل كبير بمحتوى ومضمون الحقائق التي استمعنا لها كأعضاء لهذه اللجنة الموقرة ولا كبرلمان اليوم، لأن حجم الاختلاسات التي كانت مزعومة والخسائر المذكورة كان فيها مغالاة كبيرة ومجانبة للصواب وجمل كبير بحقيقة المؤسسة، على اعتبار اليوم أن هذه اللجنة وقفت على الحقيقة، حيث أردنا أن نتوجه عبرها إلى الرأي العام الوطني وعموم الشغيلة المغربية وعلى رأسها موظفو وموظفات القطاع العمومي، لنقول لهم أن عملنا كأعضاء للجنة، كان عملا مسؤولا وصارما، حرصنا فيه على أن تطبق كل القوانين المؤطرة لهذا العمل (الدستور، النظام الداخلي للمجلس والقانون التنظيمي لعمل لجن تقصي الحقائق).

حيث وصلنا إلى حد اللجوء إلى القضاء عندما تبين أن هناك تشويش على عمل اللجنة، وبالتالي فإن الخلاصات والاستنتاجات تبين حقيقة مسؤولية الدولة قبل 1996 التي تأخرت في إحداث هذه المؤسسة ومن خلالها مسؤولية الحكومات المتعاقبة، المؤسسة الدستورية الساهرة على تدبير المرافق العامة ومسؤوليتها على عمل المؤسسات العمومية أن تعمل على بلورة خلاصات هذا التقرير وأخذها بعين الاعتبار في أي إصلاح مرتقب لهذا المرفق الحيوي، بحيث أن الاختلالات الحقيقية التي شابته كانت منذ بدايته سنة 1958، حيث تأخرت الدولة والحكومات الأولى في هيكلته إلى سنة 1996، إضافة إلى اختلالات أخرى مرتبطة أساسا بغياب المراقبة والذي كان يستحوذ عليه منطق التعليمات، وهي:

- التسبيقات الممنوحة لنظام المعاشات العسكرية والأنظمة التي كانت غير مساهمة؛

- منح معاشات بدون سند قانوني؛

- اتخاذ قرارات سياسية وإدارية أثرت في ذلك الوقت على مسار الصندوق الذي كان إن صح التعبير - بمثابة "صندوق أسود" قبل سنة 1996 بفعل الفائض الذي كان يتوفر عليه جراء ارتفاع المعامل الديمغرافي الذي كان يصل إلى حد 12 منخرط على 1 مستفيد و9.8 سنة 1990، حيث وصل اليوم إلى 2.2 سنة 2017، مقابل واحد مستفيد، كما أن هذا المؤشر مرشح للانخفاض في سنة 2017 بفعل توقف عملية التوظيف؛

- عدم أداء كل ما بذمة الدولة لفائدة الصندوق، حيث إنه لازالت المتأخرات من الفواتير تصل إلى 6 مليارات، حسب ما عبر عنه المسؤولون المستجوبون على مستوى إضافة إلى المؤسسة، ثم ضعف المحفظة المالية.

السيد الرئيس،

لقد وقفت اللجنة على أن الإصلاح المقياسي المعتمد مؤخرا لن يحل

أن الاختلالات البنوية في نظام المعاشات المدنية القائم على التوزيع أثرت بشكل قوي على التوازن المالي للصندوق، خصوصا تلك المرتبطة بتراجع المعامل الديمغرافي الذي يعد عنصرا حاسما في ضمان ديمومة أنظمة التقاعد المبينة على مبدأ التوزيع.

بالإضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بارتفاع معدل التأطير والزيادة في الأجور وتسريع وتيرة الترقية في الدرجة، بالإضافة إلى المنحى التصاعدي في تزايد عدد المتقاعدين وذوي الحقوق، مقابل تراجع عدد المنخرطين (تقليص التوظيف في الإدارة العمومية)، حيث يتجه عدد المنخرطين في النظام ليواري تقريبا عدد المتقاعدين في السنوات المقبلة (انتقل المؤشر الديمغرافي من 12 نشيط لمقاعد واحد سنة 1986، كما جاء في تدخلات الإخوان الزملاء الذين سبقوني، إلى 2.2 سنة 2016، ويبتظر أن يصل هذا المعامل إلى 1.5 سنة 2024، هذا دون إغفال الارتفاع الملحوظ لأمد الحياة مع ما يترتب عن ذلك من خلق التزامات أكبر بالنسبة لنظام المعاشات المدنية.

أن بعض الاختلالات على مستوى التدبير راجعة بالأساس إلى مختلف المراحل التي مر منها الإطار القانوني والتنظيمي للصندوق، من مصلحة بوزارة المالية وصولا إلى مؤسسة عمومية، كلها مراحل أدت إلى ضعف حكمة الصندوق، مما يستوجب المراجعة والارتقاء بأداء أجهزة حكامته حتى تكون في مستوى أفضل المعايير المعمول بها، خاصة بالافتتاح أكثر على خبراء مستقلين، تماشيا مع توصيات المجلس الأعلى للحسابات.

اتسام نظام المعاشات المدنية قبل السنة الماضية، يعني قبل الإصلاح المعياري بسخاء كبير، حيث يمنح لمنخرطيه عن كل سنة اشتراك قسما سنويا بمعدل 2.5%، خصوصا أن المعيار الأساسي الذي يتم على أساسه احتساب المعاش هو آخر أجر، معدل الأجر، بينما النظام الجماعي مثلا في مجال المقارنة، النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد الذي يعتمد معدل أجر مجموع سنوات العمل كقاعدة لاحتساب معاشات التقاعد، وهو في نظرنا حيف يجب استدراكه، وذلك نقوله من باب الإنصاف.

إدارة الصندوق المغربي للتقاعد، وهذا كذلك نجزم بهاذ المسألة، قامت خلال السنوات الأخيرة بمجهودات مهمة بفضل كفاءة أطرها ومسؤوليها، وساهمت كذلك في التخفيف من نسبة عجز الصندوق والمحافظة على توازنه المالي.

النصوص القانونية والتنظيمية المرتبطة بتوظيف احتياطات الصندوق لا تتميز بالمرونة الكافية على مستوى هامش مجالات الاستثمار لتوظيف فائض نظام المعاشات المدنية بنسب مرتفعة في غير سندات الخزينة؛ تعدد المتدخلين في أنظمة الصندوق وتداخل الاختصاصات في تدبير شؤونها.

السيد الرئيس،

رغم الإجراءات والمبادرات التشريعية التي تبنتها الحكومة في تعاطيا مع الأعطاب البنوية للصندوق المغربي للتقاعد، فيمكن القول أنها على نقائصها

خصوصا بعد إصدار عدة مؤسسات دستورية وطنية تقارير تشير إلى هشاشة الوضعية المالية التي يعاني منها الصندوق المغربي للتقاعد، كان أبرزها تشخيصا أنجزه المجلس الأعلى للحسابات سنة 2013، والذي أكد فيه أنه بسبب التأخر في تنفيذ إصلاحات هيكلية وعميقة، فإن ديمومة النظام مهددة، وهو ما زكته تفاهم الوضعية المالية للصندوق سنة 2014 بتسجيل أول عجز تقني، حيث أن مساهمات المنخرطين لم تعد تكفي لتمويل معاشات التقاعد دون اللجوء إلى الاحتياطات.

وعلى إثر مصادقة البرلمان على هذا القانون، ومن أجل استجلاء الحقيقة الكاملة حول العوامل والأسباب الحقيقية لما آلت إليه وضعية الصندوق المغربي للتقاعد، وتحديد وجود اختلالات في التدبير من عددها، وفي إطار الاختصاصات والصلاحيات الدستورية المخولة للمجلس، وتفعيلا لمقتضيات الدستورية التي تؤكد على تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة وإعمال آلياتها وربط المسؤولية بالمحاسبة، تشكلت بالمجلس لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، طبقا للفصل 67 من الدستور ومقتضيات القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق وأحكام النظام الداخلي للمجلس، وهو في نظرنا بمثابة تمرين ديمقراطي يكرس الممارسات البرلمانية الجيدة في مجال تعزيز وتقوية الوظيفة الرقابية للبرلمان.

السيد الرئيس،

تأسيسا على ما سبق، وبالرجوع إلى مضمون التقرير، فإننا نسجل في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب وجهة المنهجية المتبعة في أشغال اللجنة خلال مختلف مراحلها وموضوعية عملها، حيث تميز التقرير الذي تمخض عنها بالالتقائية على مستوى التشخيص وجل الخلاصات التي توصل إليها، مع مضامين التقارير الصادرة عن المؤسسات الدستورية الوطنية، خصوصا الرأي الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2014 وتقارير المجلس الأعلى للحسابات لسنوات 2006، 2013 و 2017 والتي أجمعت قاطبة على:

أن السبب الرئيسي في ما آلت إليه وضعية الصندوق المغربي للتقاعد يتمثل في التأخر في مباشرة الإصلاحات التي أوصت بها اللجنة الوطنية واللجنة التقنية المتفرعة عنها والتي تضم ممثلين عن الوزارات المعنية والمركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب عن القطاع الخاص ومدراء صناديق التقاعد، والتي عهد إليها بالتفكير في الموضوع، والتي أنجزت تشخيصا لمختلف أنظمة التقاعد واقترحت سيناريوهات للإصلاح منذ سنة 2007، وبسبب تأجيل الإصلاح الشمولي والعميق (المقياسي والهيكلي) والاستمرار في وضعية الجمود لمدة قاربت عشر سنوات (2006-2016)، أدى إلى تعميق التدهور المالي للصندوق، وبالتالي ارتفاع كلفة الإصلاح المطلوب، ماليا واجتماعيا، كان من الممكن تفاديه أو على الأقل التخفيف من آثاره؛

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي المحترم، في حدود 12 دقيقة.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين من أجل مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد التي شكلها مجلسنا الموقر، والذي، في الحقيقة، يعتبر أول تمرين له في ظل الوثيقة الدستورية الجديدة، بناء على الفصل 67 منه، والتي أعطت هذه المادة اختصاصات وصلاحيات ومهام جديدة للجان تقصي الحقائق، بما يعزز الدور الرقابي للبرلمان وبما يقوي آليات الحكامة في تسيير الشأن العام.

انعقاد هذه الدورة الاستثنائية في منظور الفريق الاشتراكي جاءت انسجاما مع مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بكيفية انعقاد وتسيير أشغال لجان النيابية تقصي الحقائق، ولما نقول قانون تنظيمي، القانون التنظيمي هو مكمل للدستور، الدستور في المرتبة الأولى والقانون التنظيمي يأتي دائما من أجل تكملة وتفصيل الدستور.

وانعقاد هذه الدورة أيضا يأتي انسجاما إلى ما كرسه القضاء الدستوري ببلادنا في نازلة مشابهة.

فعلى هذا الأساس، السيد الرئيس، في البداية اسمحو لي باسمي وباسم كافة أعضاء الفريق الاشتراكي أن أوجه تحية عالية لمؤسستنا التشريعية على هذا الإنجاز الذي توفقتنا في إنجازه، بشكل صادق وبرغبة وإرادة عالية من رئاسة المجلس ومن كافة مكونات مجلس المستشارين.

كما أعتنم هذه الفرصة لتوجيه التحية لجميع أعضاء اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، على العمل الجبار الذي أنجزته، رغم كل الصعاب والعراقيل، بحيث استطاعت منذ الوهلة الأولى أن تظهر عزمها وإرادتها من خلال برنامجها المتكامل الذي وضعته كسياق ومسار لعملها منذ شهر غشت 2016 عبر آلية الاستماع للشهود من خلال الجلسات التي عقدتها للاستماع أو من خلال تحليل الوثائق ذات الصلة بالصندوق المغربي للتقاعد.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما يعلم الجميع، أن نجاح عمل أية لجنة برلمانية لتقصي الحقائق حول أي موضوع كفيما كان نوعه يرتبط جدليا بالسياق السياسي العام والمناخ الذي يخلفه، نظرا للطبيعة السياسية لعملنا تحت يافطة المراقبة البرلمانية، سواء لعمل الحكومة أو للمؤسسات العامة، وهنا أجدد التحية مرة ثانية لعمل هذه اللجنة البرلمانية، حيث اشتغلت في ظل وضع سياسي خاص يعرفه

قد جنبت البلاد الوقوع في أزمة حقيقية بسبب عدم الوفاء بمسئوليات المتقاعدين، على اعتبار أن تأمين صرف المعاشات هي أحد المدخل الأساسية للاستقرار النفسي والاجتماعي للمنخرطين.

كما جنبت هذه الإصلاحات انعكاسات سلبية على الدورة الاقتصادية الوطنية لكون جزء من هذه الاحتياطات المالية للصندوق تستثمر في السوق المالي، وكذا على توازن المالية العمومية، حيث أن نسبة مهمة كذلك من هذه الاحتياطات يتم استثمارها في اقتناء سندات الدين الداخلي للدولة، إذ مثلت ما بين 13 و20% خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و2016.

إلا أن هذا الإصلاح المقياسي سيمكن فقط من التخفيف الآني من حدة الضغط على احتياطات نظام المعاشات المدنية وتأجيل موعد مجزه في أفق 2028، مما يستوجب معه تقديم حولا جذرية للاختلالات الهيكلية التي يعاني منها النظام في إطار رؤية شمولية مستقبلية بعيدة المدى، على أساس الانتقال إلى نظام بقطبين عمومي وخاص وفق خارطة طريق واضحة المعالم لإصلاح، عبر مراحل محددة في إطار مقاربة تشاركية، من خلال تبني قانون إطار يجدد مختلف مراحل الإصلاح باحترام أجندة زمنية معقولة.

السيد الرئيس،

في الأخير، وحفاظا على ديمومة نظام المعاشات المدنية، وموازية مع ما تم الإشارة إليه سلفا، لابد من اعتماد إجراءات إضافية على المدى القريب تم:

- تحسين وتطوير الحكامة بالصندوق المغربي للتقاعد، لاسيما فيما يتعلق بتدبير المحفظة المالية للصندوق وكذا العمل على تطبيق جميع أحكام الميثاق المغربي للممارسات الجيدة للحكامة للمنشآت والمؤسسات العامة، وخاصة في مجال عدد أعضاء المجالس الإدارية ومشاركة أعضاء مستقلين ذوي خبرة مع تفعيل اللجان المتخصصة؛

- مراجعة النصوص المتعلقة بالمحفظة المالية بما يضمن تنويع الاستثمارات ويحفظ من المخاطر التي قد تهدد التوازنات المالية للصندوق؛

- ضرورة تحديد سقف لنظام المعاشات المدنية لإحداث تقارب بين أنظمة التقاعد على غرار كل من النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اللذان يعملان بهذا المبدأ.

- إيجاد حل قانوني لسرف التعويضات العائلية؛

- تدعيم وتعميم نظام التقاعد التكميلي من أجل الرفع من منسوب الاحتياطات المالية للصندوق من جهة، وتحسين معاشات المتقاعدين خصوصا بعد تبني الإصلاحات المقباسة للصندوق من جهة أخرى.

تلكم، السيد الرئيس، أهم الملاحظات التي توخينا الإشارة إليها والتي تهدف، حسب منظورنا، إلى ضمان استمرارية وديمومة نظام المعاشات المدنية، انسجاما مع توصيات المؤسسات الدستورية الوطنية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا، في الفريق الاشتراكي، عندما نتناول النظر في قطاع حساس من قبيل الصندوق المغربي للتقاعد، نظرا لارتباطه المباشر بمصلحة المواطن، فإننا لا نسلك دغدغة عواطف الناخبين أو استغلال أصواتهم، وإنما همنا هو الإصلاح الحقيقي، نطلق من قناعاتنا الفكرية والسياسية المسطرة في أديباتنا الفكرية لحزبنا، والتي أدى عليها المناضلون الاتحاديون ضريبة قاسية، مست الحق في الحياة، ومست الحق في الحرية طيلة سنوات الرصاص، وهي قناعات تنحو نحو الدفاع عن مصالح المواطنين وتحسين مكنتسباتهم التاريخية التي حققوها بفعل تضالاتهم إلى جانب القوى الوطنية والديمقراطية.

أديباتنا، السيدات والسادة، تنبني على الالتقاء المباشر مع مطالب المركزية النقابية العادلة ومع كل الشركاء الاجتماعيين على قاعدة الدفاع عن مصالح الشعب المغربي، وهو ما دفعنا للمشاركة الفعالة في أشغال هذه اللجنة، وذلك ليس لذر الرماد في العيون أو لجبر الخواطر، كما حاول المشككون الترويج له، بل للوقوف في الحقيقة على مكامن الخلل، بغية الخروج برؤية شاملة للإصلاح ذو بعد هيكلي استراتيجي تكون استفادة المواطن المغربي أساسه الجوهري، بدل الارتكان إلى إصلاح جزئي ذو بعد مالي ضيق يجيب فقط على إملءات المؤسسات المالية الوطنية أو الدولية وهو ما آثرناه في حينه و طالبنا بإلغائه، لأننا في الفريق الاشتراكي دائما كنا ضد المقاربة التجزئية للإصلاح، وكنا دائما مع المقاربة الشمولية للإصلاح.

انطلاقا من هذا، نجد أنفسنا اليوم نكرر ما قلناه سابقا أن عدم التزام الحكومة السابقة بوعودها بخلق مناصب شغل، وخصوصا في أسلاك الوظيفة العمومية، زاد من تفاقم وضعية الصندوق المغربي للتقاعد، وهنا نبه إلى خطورة محاولة ترسيخ فكرة السخاء التي يتمتع به الموظف من الصندوق، ونعلم أن الإصلاح الجزئي للتقاعد المطلوب تجميده بني عليها، مما حوله إلى كارثة اجتماعية كما عبرت عن ذلك بعض المركزية النقابية، وكما أكده تقرير المجلس الأعلى للحسابات بخصوص وضعية الصندوق المغربي للتقاعد، وكذلك ما عرفته مناقشة بعض التيارات السياسية لمشروع القانون المتعلق بالمعاشات المدنية، بحيث سجلنا - كفريق اشتراكي - داخل قبة البرلمان أن أية مقارنة لتحميل مسؤولية العجز الذي يعرفه الصندوق للموظفين فقط يمثل قصورا في الرؤية وحيفا في المعالجة لإشكالية التقاعد في الوظيفة العمومية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا زلنا نتساءل ونعيد التساؤل اليوم حول المنهجية التي اعتمدها الحكومة السابقة في إصلاح منظومة التقاعد، تساؤل يقوم على جدلية من الأسبق منهجيا، هل يتطلب الأمر الانطلاق من موضوع الصندوق المغربي للتقاعد

الجميع، سمته مرور خمسة أشهر ونيف على الانتخابات التشريعية التي عرفتها بلادنا، وخلال هاته الفترة لم يستطع الفاعل السياسي تشكيل حكومة سياسية توافقية إلى يومنا هذا، وما ترتب عن ذلك من شلل عام في مؤسسات الدولة ومن بينها البرلمان، وهو ما انعكس سلبا على مصالح المواطنين وتطلعاتهم لتحقيق الآمال المرجوة.

أمام هذا الوضع السياسي، وجدت اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، ومعها مجلس المستشارين بالضبط، نفسه أمام لفظ ولبس في بعض الأحيان محاولة لفرض جدل عقيم حول العلاقة التي ينبغي أن تسود بين حكومة تصريف الأعمال والمؤسسة التشريعية، وهو جدل، في الحقيقة، كان بالإمكان أن نتجاوزه على اعتبار أن العلاقة في الأصل هي نفس العلاقة التي تجمع بين الحكومة وبين المؤسسة البرلمانية، وبالتالي - في تقديرنا - كان ينبغي استمرار المؤسسة التشريعية في القيام ولو بدورها الرقابي في العلاقة التي تجمعها بوزراء في الحكومة الحالية، يعني حكومة تصريف الأعمال، ولكن هذا التوجه لم يكتب له النجاح مع كل أسف.

هذا الواقع دفع ببعض السياسيين والإداريين إلى عدم الاستجابة على بعض تساؤلات أعضاء اللجنة الموقرة، وهو ما تمت الإشارة إليه بوضوح في التقرير الموزع على الفرق والمجموعات البرلمانية والموجود رهن إشارة جميع المستشارات والمستشارين البرلمانيين، بحيث إن اللجنة أحيانا تطلب منها الأمر استعمال آلية الاستعانة بالمفوض القضائي ليمثل أمامها من يعنيه الأمر، وهي نتيجة مباشرة لما يعرفه المشهد السياسي الحالي الذي لا زال يراوح مكانه في عملية التفاوض من أجل تشكيل حكومة ما بعد انتخابات 7 أكتوبر 2016، والذي اتسم بسيادة إغراق المشهد السياسي بفوضى التصريحات من أطراف عدة، بطلها الفاعل السياسي المنوط على عاتقه عملية تشكيل الحكومة بتصريحات تفرق في الإقصاء وفرض الرأي الواحد، في الوقت الذي كان من المفروض أن يتم تغليب المصلحة العليا للبلاد التي تتطلبها المرحلة محليا، قاريا ودوليا، في ظل عالم جديد يتشكل ولا يعلم كل المتتبعين المسار الذي سيسلكه، الشيء الذي يفرض على الجميع الاستعداد لمواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد بلادنا، وما يفرضه كذلك الواقع الدبلوماسي منا من توحيد الصفوف وراء جلالة الملك من أجل تعزيز المكنتسبات التي يحققها يوميا على مستوى القارة الإفريقية وعلى رأسها عودة بلادنا إلى الاتحاد الإفريقي، وما يتطلبه الأمر من بلورة رؤية للتصدي لخصوم وحدتنا الترابية.

دون أن نغفل الآمال المعقودة علينا كفاعلين سياسيين من طرف الشعب المغربي من أجل الاستجابة لكل مطالبه الاقتصادية، الاجتماعية وكذلك التنموية، وهو ما أكده جلالة الملك في خطابه التاريخي بمناسبة المسيرة الخضراء المظفرة من عاصمة السينغال دكاور.

المستشار السيد محمد حيتوم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أنشرف اليوم بأن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لأهئى الجميع بهذه اللحظة الديمقراطية التي نعيشها وتعيشها بلادنا معنا في هذه الجلسة التاريخية والهامة بمجلسنا الموقر.

هامة في سياق رقيها بالمهام الرقابية المخولة لها دستوريا وقانونيا، وتاريخية لأهمية الموضوع الذي نعالجه، ألا وهو موضوع التقاعد، باعتباره قضية من القضايا الاجتماعية الكبرى، لما للحماية الاجتماعية من دور اقتصادي واجتماعي، ليس فقط على مستوى ضمان العيش الكريم لفئة أفنت الجزء الهام من عمرها في العمل، ولكن أيضا لما له من تأثير مباشر على مستوى الدورة الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك، وكذلك دوره في الادخار وما يتيح من إمكانيات في الاستثمار.

السيد الرئيس،

لقد تبين من خلال التقرير الذي استمعنا إليه، بما لا يدع مجالا للشك أن الأزمة التي عرفتها المعاشات المدنية ليست قدرا محتوما، بل هي نتيجة مباشرة لما أساءه التقرير نفسه "استحواذ الدولة على تدبير أنظمة المعاشات" والتي أنتجت اختلالات كبرى عبر العديد من الحروقات القانونية، لقد تمت الإشارة لها في التقرير، دون أن أعيدها.

إذا كان الأمر واضح بأن مسؤولية الدولة ثابتة في الاختلالات، لماذا، إذن، أصرت الحكومة المنتهية صلاحيتها على تحميل العبء الأكبر للموظف في الإصلاح المقياسي الأخير؟

فالتشريع الاجتماعي خصوصا منها اتفاقيات منظمة العمل الدولية، والتي صادق عليها المغرب، يتيح أن تكون مساهمة المشغل (الدولة في هذه الحالة) أكثر من الأجير، ولكن تفرض ألا تقل مساهمة المشغل على مساهمة الأجير، إذ أن مفهوم الحوار الاجتماعي، كما هو مسطر في إطار اتفاقيات منظمة العمل الدولية يأخذ معناه ودليل وجوده في مثل هذه القضايا الاجتماعية الكبرى والأساسية، فلا يعقل أن يتم التفاوض والتوافق حول مدونة الشغل، ولا يرقى مثل هذا التفاوض إلى معالجة مسألة التقاعد، حيث الترابط والتكامل موجود ومطلوب في إطار المنظومة الاجتماعية.

للأسف أن الحكومة اختارت منها آخر سبق وأن صنفناه "أنه رغبة في إجحاض الاستمرار في بناء دولة المؤسسات والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتبني خيار الردة عن المكتسبات والحقوق".

السيد الرئيس.

إن أهم خلاف بيننا في الاتحاد المغربي للشغل وبين الحكومة في هذا الملف بالضبط هو أننا دعونا واشتغلنا مع جميع الفرقاء منذ أكثر من 10 سنوات على أساس أن ننجز إصلاحا شموليا لأنظمة التقاعد، في حين أن

من آلية تصفي الحقائق ثم الاستنتاج ثم بناء الرؤية الإصلاحية أم العكس هو الصحيح؟

إننا، في الفريق الاشتراكي، نسجل موقفنا الرامي إلى تبني جملة وتفصيلا كل التوصيات الصادرة عن اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، و نؤكد رفضنا لأي مساس بالحقوق التاريخية المكتسبة لكل المنخرطين، و نعتبر أن أية مساس بهذه الحقوق يبني على رغبة و نية مبطننة لتأجيج الوضع الاجتماعي.

كما أننا نتشبت بمسؤولية الدولة فيما آل إليه واقع الصندوق المغربي للتقاعد كما جاء ذلك في التوصيات، ونطالبها بتسوية ما بذمتها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا اليوم نشق طريق الإصلاح في موضوع الصندوق المغربي للتقاعد بشكل علمي منهجي يسجل لمجلس المستشارين كإنجاز رغم السياق السياسي الذي نمر به، إنجاز كسر الجمود المؤسساتي، كما أن أفق الإصلاح للصندوق المغربي للتقاعد لا يمكن أن يتم دون إدراج الإصلاح المقياسي الذي اعتمدهت الحكومة السابقة في إطار الإصلاح الشمولي وإخراج القانون الإطار الذي يرسم خارطة الطريق لذلك.

كما نؤكد على ضرورة احترام انتظام جولات الحوار الاجتماعي كآلية لتوحيد الرؤى والتوافق، ونسجل ملاحظة تم إغفالها في التقرير بخصوص الصندوق المغربي للتقاعد تتركز على ضرورة تبيين أو إعادة النظر في النظام المعلوماتي للصندوق، حيث وقفنا على شكايات المواطنين بخصوص تسبب هذا النظام المعلوماتي في عرقلة معالجة ملفات المستفيدين.

وفي الأخير، أجدد التحية لرئاسة المجلس ولكل أعضاء اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق، كما أننا نساند كل التوصيات التي خلص إليها التقرير وأولها أداء الدولة ما بذمتها من متأخرات مستحقة لفائدة نظام المعاشات المدنية، وكذلك تفعيل توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد لمباشرة الإصلاح الشمولي، بإحداث قطبين، قطب عمومي يضم الصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، و قطب خاص يضم الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي والصندوق المهني المغربي للتقاعد، وهذا ما أجمعت عليه تقارير المؤسسات الدستورية الوطنية كالمجلس الأعلى للحسابات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المندوبية السامية للتخطيط، وكذلك المؤسسات الدولية كالبنك الدولي.

وشكرا على حسن إصغائكم، وأعتذر السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لممثل الاتحاد المغربي للشغل، تفضل السيد المستشار المحترم في حدود 10 دقائق و30 ثانية.

تبعاً لذلك، اقترحنا ونجدد الاقتراح بالشروع في العمل على بلورة منظومة التقنين، عبر مراحل من الإصلاحات المقياسية والتدبيرية تمهيداً لكل الصناديق، ومكرحلة أولى تهدف إلى خلق تقارب بين نظام المعاشات المدنية والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

دون أن أدخل في تفاصيل سيناريو هذه المراحل والوثائق متوفرة في المذكرة التي بعثناها لرئاسة الحكومة وكذلك المذكرة التي بعثناها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وربما للوقت، سأمر مباشرة إلى نهاية هذه الكلمة، احتراماً للوقت.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد عرضنا باختصار لتصورنا العام للإصلاح الشمولي والضروري لأنظمة التقاعد، والذي تتوخى منه تحقيق الأهداف الأساسية التي هي تعميم التغطية الاجتماعية (في شق التقاعد) لتشمل كل الساكنة النشيطة، وضمان ديمومة التوازنات المالية للمنظومة وتأمين حكامه في التدبير والتسيير، وكذلك استثمار أفضل للمحافظة المالية، فإننا إذ نتمن ما جاء من توصيات في التقرير، ونقترح في فريق الاتحاد المغربي للشغل على أنظار مجلسنا الموقر التوصية التالية كذلك:

يوصي المجلس بإحداث هيئة عليا للتوجيه في التقاعد، استئناساً ببعض التجارب العالمية، على أن تستثمر هذه الهيئة العليا كل الرصيد الوثائقي والمعرفي المنجز لحد الآن، وتتحمل مسؤوليتها في متابعة الإصلاح الشمولي عبر كل المراحل، وتكون بطبيعة الحال هذه الهيئة ثلاثية الأطراف.

السيد الرئيس،

بالإضافة لذلك، والتزاماً منا في فريق الاتحاد المغربي للشغل بمسؤوليتنا التاريخية في حماية وتحسين مصالح أوسع فئات الشعب وعلى رأسها الطبقة العاملة، هذه الفئات هي المستهدفة بالإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد، أكثر من 11 مليون نسمة.

التزاماً بذلك، أقول، نرفع على تفعيل روح الدستور الجديد وتجسيد الثقة في المؤسسات وربط المسؤولية بالمحاسبة كخيارات استراتيجية لتأطير هذه اللحظة التاريخية واستحقاقات تمشين عمل ومنتوج لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، بنفس تشاركي وتراكمي، نقترح إحالة مجلسنا الموقر تقرير اللجنة وتوصيات المجلس بشأنها على أنظار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على اعتباره إطاراً دستورياً ملائماً بحكم تكوينه للاستمرار في دراسة الموضوع.

ولكم واسع النظر.

والسلام عليكم، وشكراً على الإصغاء.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي فضل موافاة الرئاسة بمساهمة مكتوبة.

الحكومة اختزلت المشكل في إصلاح مقياسي للمعاشات المدنية، لن يعمل إلا على تأجيل المشكل لبضع سنوات، فما هو التصور الذي اقترحناه وبقترحه؟

بعد تشخيص دقيق، وجب الإقرار بالمعطيات التالية:

أولاً، ضعف نسبة الحماية الاجتماعية، فثلاثي الساكنة النشيطة لا تتوفر على أي حياية اجتماعية، ولا يشملها أي نظام من أنظمة التقاعد؛

ثانياً، تعدد وعدم انسجام أنظمة التقاعد؛

ثالثاً، المعامل الديمغرافي الذي أسال كثيراً من المداد، يظل فعلاً عاملاً مهماً في تحديد مصير أنظمة التقاعد المعتمدة على نظام التوزيع، لكن هذا المعامل لا يعرف تكافؤاً بين مختلف الأنظمة، لأنه هو بدوره يتأثر بسياسة التشغيل، حيث نلاحظ أن هناك تقليصاً لمناصب الشغل في الوظيفة العمومية، وتحويلاً تصاعدياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص، خصوصاً أن التقاعد يعتمد على نوعين من التضامن: التضامن بين الأجيال، والتضامن بين المهن والقطاعات.

لهذا، فالمقاربة المحاسبية التي اعتمدها الحكومة تبقى عاجزة عن حل المشكل. كما أن رفضنا للإصلاح المقياسي لا ينطلق فقط من كونه يحمل تبعات هذا الإصلاح للموظفين (الاشتغال أكثر والمساهمة أكثر من أجل معاش أقل)، بل كذلك لأن أي تعديل مقياسي لا يدخل في إطار الإصلاح الشمولي ويكون جزء منه، سيكون مصيره الفشل.

لقد تمت إنجازات مهمة وهامة في هذا الإطار داخل اللجنة التقنية المنفردة عن اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد، وكذلك الدراسات الإكثورية والسناريوهات التي تقدم بها مكتب الدراسات المعتمد والمعدلة من طرف المكتب الدولي للشغل، مما ساهم في بلورة اقتراح منظومة التقنين: القطب الخاص والقطب العام.

قطب عمومي: والذي يهدف تجميع جميع المنخرطين في نظام المعاشات المدنية وكذلك النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد في إطار نظامين أساسيين وتكميلي؛

القطب الخاص: ويهم على السواء أجزاء القطاع الخاص، وكذلك في مرحلة أخرى فئات غير الأجراء، بنظامين كذلك (أساسي وتكميلي).

كما تم التوافق داخل هذه اللجنة التقنية واللجنة الوطنية على المبادئ الموجهة للإصلاح:

أولاً، ضمان نجاعة ديمومة المنظومة؛

ثانياً، الأخذ بعين الاعتبار القدرة المساهماتية للأجراء للحفاظ على قدرتهم الشرائية؛

ثالثاً، توفير معدل تعويض صاف يضمن مستوى عيش كريم عند الإحالة على التقاعد؛

رابعاً، ضمان حد أدنى للمعاش؛

خامساً، التأكيد على دور الدولة كمشغل وراع للمنظومة؛

سادساً، الدور المهم للشركاء الاجتماعيين في إنجاح الإصلاح.

مشاريع قوانين ما يسمى بـ "إصلاح نظام المعاشات المدنية" على مجلس المستشارين وقبل ذلك في اللجنة الوطنية واللجنة التقنية وفي كل المحافل التي نتواجد بها، حيث أكدنا على أن التقاعد قضية مجتمعية تتطلب نقاشا هادئا مثمرا ومسؤولا، ورفضنا الخوض في نقاش محسومة نتأجه في لجنة المالية، وقدمنا مرافعات مطولة في هذا الاتجاه، وبحت حناجرنا من أجل توضيح موقفنا القاضي بإجراء النقاش في لجنة المالية وإحالة على الحوار الاجتماعي.

وبعد إصرار الحكومة المنتهية ولايتها على تمرير هذه المشاريع التي تتركس الهشاشة وتضعف القدرة الشرائية للموظفين والمتقاعدين على السواء، وبعد استنفاد كل الوسائل والطرق لإقناع الحكومة، قاطعنا أشغال لجنة المالية واعتصمنا بهو المجلس لندق ناقوس الخطر وننبه إلى خطورة تمرير هذه المشاريع عن طريق الأغلبية العددية.

وانسجاما مع موقفنا المبدئي هذا، انسحبنا من جلسة التصويت على هذه المشاريع اقتناعا منا بعدم جدوى هذه العملية الميكانيكية المفضية حتما إلى المصادقة على هذه المشاريع، وواصلنا عملنا بإصرار وتبصر رفقة مجموعة من الفرق، قمنا بطلب تشكيل لجنة تقصي الحقائق التي تدارس اليوم تقريرها حتى يعرف الجميع، وعلى رأسهم رئيس الحكومة، الذي صرح أنه باشر الإصلاح دون معرفة وضعية هذا الصندوق خلال استجوابه من طرف لجنة تقصي الحقائق، حتى يعرف الجميع أين ذهبت - وعلى رأسهم رئيس الحكومة - أين ذهبت أموال المعاشات المدنية، وما هي أسباب الأزمة التي يعيشها الصندوق.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تقرير لجنة تقصي الحقائق الذي عرض على أنظار مجلسنا الموقر يوم الاثنين 13 مارس 2017 يثبت صحة مواقفنا، ويؤكد كافة طروحاتنا وعلى رأسها أن الدولة مدينة للصندوق بمبالغ كبيرة، وأن التوظيفات المالية لم تكن في محلها، وأن أموال المعاشات المدنية كانت مستباحة، أدت منها المعاشات العسكرية والمعاشات غير المساهمة، وهنا أفتح القوس لأقول بأننا لا نتحدث عن معاشات الجنود الذين كانوا مرابطين في الصحراء، والذين خرجوا اليوم إلى التقاعد والذين يتقاضون تقاعدات هزيلة.

إننا نتكلم على أموال المعاشات المدنية التي صرفت في المعاشات العسكرية خرقا للقانون، ونطالب بمحاسبة من كان وراء قرار خرق القانون، ونؤكد مرة أخرى أن أموال المعاشات المدنية شكلت احتياطا ماليا تلجأ إليه الدولة لسد الثغرات المالية دون حسيب ولا رقيب.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على الرغم من العراقيل والصعوبات التي اعترضت عمل اللجنة وضياح وقت ثمين من المدة الزمنية المخصصة لها وعدم استكمال أبحاثها، حيث بقيت

وأمر الآن إلى مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل. تفضل السيد المستشار في حدود 20 دقيقة، بعد احتساب حصص الفرق الأخرى التي تنازلت على جزء من وقتها لفائدة مجموعتكم.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

يشرفني أن أتناول الكلمة في هذه اللحظة التاريخية باسم مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل في إطار مناقشة تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، هذه اللجنة التي تكونت بطلب من مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل إلى جانب فرق أخرى من مجلسنا الموقر، وذلك من أجل جمع كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بالصندوق المغربي للتقاعد.

السيدات والسادة،

بداية، أريد أن أحيي أعضاء وعضوات اللجنة الذين ساهموا في هذا العمل، وعلى رأسهم السيد الرئيس، والذين لم يدخروا أي جهد من أجل الوصول إلى الحقيقة، رغم عدم كفاية المدة التي استغرقتها أبحاث اللجنة ورغم صعوبة هذه المهمة في هذا الظرف الذي يتسم بغياب حكومة رسمية، حيث ضاع وقت ثمين من اللجنة في إقناع حكومة تصريف الأعمال بالاستجابة لاستدعاءات الحضور، واليوم أيضا وأول أمس نسجل غياب الحكومة عن هذه الجلسة الدستورية.

ونحن نناقش هذا التقرير، أيها السادة والسيدات، انتابنا شعور بالغضب على سوء تدبير الحكومات المتعاقبة لهذا الملف جراء هدر الوقت والتسرع في اتخاذ قرارات تمس بالقدرة الشرائية للمنخرطين، وصم الحكومة السابقة آذانها على مطلبنا الملح بإدراج مشاريع قوانين التقاعد بجدول أعمال الحوار الاجتماعي، وذلك من أجل الوصول إلى إصلاح شامل لأنظمة التقاعد لا إلى إصلاح تحت طلب المؤسسات المالية الدولية.

إن كل ما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق قلناه من قبل وأوضحناه بالتفصيل الممل، لكن لم يسمع الكثيرون ما قلنا، وكتبنا وجمهرنا به وفضحناه، واليوم الكل يعلم أننا جمهرنا بالحقيقة وأنا رفضنا الإصلاح المقياسي المحجف، بالنظر إلى خطورته وخطورة ما يحاك ضد الموظفين بواسطته، وبدلنا جهودنا من أجل فرض أن يناقش الملف ضمن الحوار الاجتماعي لا خارجه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا نؤكد مرة أخرى أن موقفنا كان صائبا كما عبرنا عنه عند إحالة

وعلى الخصوص ما هو واضح وأصبح معروف لدى الخاص العام، والذي وقفت عليه اللجنة، 5 مليار درهم لازالت لدى نظام المعاشات العسكرية، بالإضافة إلى فوائدها، كما أشار إلى ذلك السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات خلال عرضه يوم 23 يناير 2017 بمجلس المستشارين أمام أعضاء 3 لجان، لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وبحضور أعضاء لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد وبحضور رئيس مجلسنا الموقر أيضا وحضور وسائل الإعلام.

ثانيا، 5 مليار و330 مليون درهم التي تمثل الفرق بين مساهمات الدولة ومساهمات المنخرطين ما بين سنة 1996 و2010 والتي لم يستطع أي من المسؤولين تفسيرها، لأنه هاذ المبلغ عندنا في الوثائق، سولنا المسؤولين باش يفسروا لينا أشنو، اختلفوا ولم يستطيعوا تفسير هذا الفرق ما بين مساهمات الدولة ومساهمات المنخرطين، على اعتبار 50%، 50% قد بلغت 5 المليار و330 مليون درهم.

15 مليار درهم سجلت في الرصيد الذي افتتح به حساب الصندوق كديون لدى الدولة تمثل فائض مساهمات المنخرطين بعد أداء معاشات المتقاعدين للفترة الممتدة ما بين 1958 إلى 1995 مع الفوائد المترتبة عليها.

هذا المبلغ لم يظهر له أثر في مدخرات الصندوق سنة 1996. هناك من الوثائق ما يثبت بأن هذا المبلغ كان مسجلا في رصيد الصندوق، وهو الفرق ما بين مساهمات المنخرطين والمعاشات التي أديت، بحيث أنه كان عدد الموظفين مرتفعا وكان المتقاعدون قلائل، وكانت تؤدي معاشاتهم ويفضل فائض سجل رقمه 15 مليار ديال درهم لم تظهر في مدخرات الصندوق في الوثيقة التي توصلنا بها من (Ia DAPS) اللي كقول بأنه الصندوق في 1997 كانوا فيه 2 مليار فقط ديال المدخرات.

رقم آخر، 8 مليار ديال درهم يمثل الفرق ما بين السيناريو الأضعف والسيناريو الأقوى في احتساب المتأخرات مع الفوائد المترتبة عليه.

وفي هذا الإطار، نطالب بربط المسؤولية بالمحاسبة وإحالة المسؤولين على القضاء للوصول إلى دولة الحق والقانون، وكي لا يتكرر ما وقع، وحتى نعطي مؤسسة البرلمان قيمتها كؤسسة رقابية وتشريعية، وحتى لا تبقى أشغال لجان تقصي الحقائق حبرا على ورق ووسيلة لذر الرماد في العيون.

إذا أردنا للمواطنين الثقة في المجالس المنتخبة، وعلى رأسها البرلمان، يجب تتبع توصيات هذه اللجنة وتنفيذها وإحالة الملفات على القضاء، حتى يشعر المواطن بأنه في دولة الحق والقانون، وأنا إزاء مؤسسات تراقب عمل الحكومات، وتراقب أيضا انزلاقاتها وما يمكن أن تقدم عليه من قرارات ومن إجراءات تمس بحقوق المواطنين، وتمس بحقوق الشعب المغربي. علينا أن نتحمل مسؤوليتنا كبرلمان.

والسلام عليكم.

العديد من الأسئلة معلقة بعد وفاة المدير العام للصندوق، رحمه الله. كما أن اللجنة لم تنتقل إلى إدارة الصندوق ولا إلى البورصة التي توظف بها الأموال، ولم نعمق البحث في توظيفات المحفظة المالية لا حاليا ولا سابقا، رغم كل هذا فإن الوثائق التي توصلت بها اللجنة وشهادات الأشخاص المستمع إليهم كافية لمعرفة حجم الاختلالات وسوء التدبير الذي أوصل الصندوق المغربي للتقاعد لما هو عليه اليوم.

إن فخص هذه الوثائق والاطلاع على الشهادات التي نطالب بنشرها للعموم، تماشيا مع الدستور في فصله السابع والعشرين، الذي ينص على الحق في الحصول على المعلومة، فخص هذه الوثائق كاف لتكوين قناعة أن الإصلاح المقياسي جريمة في حق الموظفين، وأنه يجب أن يتوقف فوراً، وأن تتم محاسبة من كان وراء فرض هذا الإصلاح، الذي نزل بكل ثقله على الحلقة الضعيفة: الموظفون.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

إن ما وقفت عليه اللجنة من معطيات بالوثائق وبشهادات مسؤولين حكوميين سابقين وحاليين ومسؤولين إداريين تعاقبوا على تدبير وتسيير الصندوق المغربي للتقاعد يعتبر فضيحة بكل المقاييس، وصلت إلى مستوى من الخطورة يؤكد أن الصندوق كان يعرف تسببا ماليا وعشوائية في التسيير وغيابا للحكامة والشفافية.

فلا يعقل أن يتم توظيف الأموال في شركات تعرف خسارات، شركة مناجم، وشركة سمير، ولا يعقل أن يتم صرف معاشات دون سند قانوني وتحوم حولها شبهات، ولا يعقل أن يتم خرق القانون بتمويل المعاشات العسكرية والمعاشات الغير مساهمة من مدخرات المعاشات المدنية، ولا يعقل أن يستحوذ صندوق الإيداع والتدبير والتجاري وفا بنك على 90% من حسابات الصندوق، ولا يعقل أن يتم الاستثمار في شركات بعينها دون غيرها، كما لا يستساغ أن لا يتم تطبيق النظام الداخلي وأن يتم تهميش أعضاء المجلس الإداري المنتخبون، وأن لا يعقد المجلس الإداري دوراته خلال سنتين التي عرفت تقديم هذه المشاريع.

إننا، في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نركي خلاصات وتوصيات لجنة تقصي الحقائق وعلى الخصوص ضرورة تجميد ما سمي بـ"الإصلاح المقياسي" ومباشرة الإصلاح الشامل الهيكلي في إطار حوار اجتماعي جاد ومسؤول وثلاثي الأطراف.

وعليه، نعلن أننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وكما تقدمنا بذلك خلال مداولات اللجنة النيابية لتقصي الحقائق، أننا عازمون على التقدم بمقترح قانون لتفعيل هذه التوصية، وأنا نمد أيدنا إلى كل الفرق والمجموعات التي ترى أنه من الواجب أن نسير في هذا الاتجاه لتفعيل دور مجلس المستشارين ولتفعيل مقترحات لجنة تقصي الحقائق.

كما نطالب الدولة بإرجاع الأموال المستحقة لنظام المعاشات المدنية

وإلى مؤسسات أخرى للتتبع أو التقصي القضائي إن اقتضى الحال. فلذلك على المجلس وعلى لجنة التقصي أن تعبر بشكل واضح عن المسؤوليات، لا يتضمن التقرير على تحديد المسؤوليات بوضوح، فقد ورد فيه وجود خروقات، هاذ الشيء تعرفوه، بعضها قد يستدعي المتابعات، ولكنه سكت عند هذا الحد، فالأمر يتعلق مثلا بمنح معاشات بدون سند قانوني، وهي معاشات الناس ويتصرف فيها بشكل عشوائي بدون مسؤولية، فهناك كذلك مؤاخذات في التقرير، وفتح مسؤولية في إطار مبدأ المسؤولية والمحاسبة، اللي هو مبدأ ومنهج فرضه الدستور، ويجب أن نستحضره عندما نتقصى في علمنا كبرلمانيين، ولم يتخذ هذا المنهج داخل هذا التقرير مع الأسف.

كذلك هناك ملاحظة ثانية، تتعلق بموقف التقرير من الإشارة من الآثار السلبية المترتبة عن توقف الدولة لمدة طويلة، وكذلك سحب أو عدم أداء مساهمتها، لا بد للتقرير أن يوضحنا، أن يعطينا كذلك كيف سنتعامل مع هذه الأشياء، سكت، بحيث أن هذه أشياء تمت معابنتها سابقا، لم يأت التقرير بأي جديد في هذا المجال، ولكنه كان عليه أن يتقدم بنا كبرلمانيين حتى نتحمل مسؤوليتنا في مجال حماية الأمن العام.

هناك انتهاكات، صحيح في.. أن ميزانية أو أموال الصندوق عرضت إلى الانتهاكات، فهذا يسائلنا.. المداخلات اللي سمعناها كلها تطرح أسئلة كيف سنتعامل، فكان لا بد أن يأتي هذا التقرير بالإجراءات التي تقدمنا، غير واردة مع الأسف كذلك في هذا التقرير.

الملاحظة الرابعة، الخلاصات، الخلاصات جادة، وأنا أقترح منذ الآن أن يتم إعادة صياغة التقرير في دمج التوصيات في الخلاصات، اللهم يتقال وصلنا للخلاصات ونعطي توصيات بدل أن نشرع، فالخلاصات ينتظر التقرير اتخاذ قرارات سياسية وإدارية أثرت على مسار الصندوق عبر إصلاحات ترقية.

صحيح، ولكن لن يتم التمييز، خلط لنا التقرير بين ما هو سلبى وما هو إيجابي، أن نقارن مثلا على مستوى التقييم أو على مستوى التقدير الأهمية التي يمثلها رفع المساهمات 14% في 2004 وكذلك توسيع الوعاء في إصلاح 1990 و1997، أن نقارن هذا مع توقف الدولة عن أداء المساهمات أو عن الخلط بين حسابات أو أموال الصناديق التي يشير إليها الصندوق بشكل عشوائي، أو أخذ هذا من المعاش المدني وتنمية معاشات أخرى... إلى آخره، لا بد أن نكون موضوعيين وأن نفرز بين ما هو موضوعي وما هو غير موضوعي، والإصلاح قد يكون نسبيا، وقف نسبيا، هذا التقرير جمع بين هذا، ما فادناش في الإطار بالشكل الكافي.

فكذلك، الملاحظة الرابعة، أضع التوصيات بين قوسين، جات التوصيات هامة حقيقة، لا بد أن نتبناها، لأننا نبحث عن إصلاح جاد، في مجملها ندعمها، ندعو إلى الأخذ بها في أي إصلاح مقبل للصندوق، وبشكل خاص خلال عملية الإصلاح الشمولي المرتقب، هاذ الإصلاح الشمولي

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والآن نصل إلى آخر متدخل من مجموعة العمل التقدمي، في حدود 12 دقيقة، باحتساب الدقائق التي تنازلت عنها بعض الفرق، وتحديد التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة. تفضل السيد...

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم مجموعة العمل التقدمي، أود أن أشارك في هذا النقاش لإبداء بعض الملاحظات، الغرض منها هو إغناء التقرير المعروض علينا. في البداية، أريد أن أوجه مبادرة مجلسنا بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول موضوع استأثر باهتمامنا وانشغالنا جميعا أولا كمواطنين وكبرلمانيين، وهذا الانشغال الذي دام سنوات وسنوات يتعلق بالوضعية الصعبة التي يعيشها الصندوق المغربي للتقاعد، الذي كان مهددا بالإفلاس الكامل لو استمر على وضعه السابق، مما يتعين ويفرض اتخاذ التدابير اللازمة لوقف النزيف.

ولا بد كذلك من التنويه بالعمل الذي قامت به هذه اللجنة، لجنتنا المتعلقة بتقصي الحقائق وتحمل أعضائها الجهد الكبير وأيام وساعات طويلة من العمل المضني قصد إعداد هذا التقرير وتوفير شروط مناقشته في أحسن الظروف، فكان لا بد إذن أن نعطي الأهمية لمضامين هذا التقرير.

إن التشخيص الوارد في هذا التقرير استند على معطيات وتقارير جديّة ومسؤولة، وهي معطيات وتقارير أطلعنا عليها وأدرنا جميعا الخطورة التي تشكلها وضعية هذا الصندوق، خاصة قبل الإصلاح القياسي على مستقبل عشرات، بل المئات من أبناء شعبنا ومن المتقاعدين.

وانطلاقا من هذا التقرير، أود أن أتقدم مراعاة للوقت المخصص لدينا ببعض الملاحظات، وأحصرها في خمس ملاحظات:

قبل ذلك أريد أن أحيي هذا الاجتماع، رغم ما قيل عنه كيفما كان في دستوريته أو عدم دستوريته، ولكن نعتبر بعمق عن مدى اهتمام مجلس المستشارين بكافة مكوناته بهذا الموضوع الشاق، لذلك وصف بأنه اجتماع المجلس للمراقبة في إطار المراقبة، فهو عمل إيجابي كيف ما كان الحال.

ملاحظة ثانية، أولية، أنساء مع نفسي منذ قرأت التقرير، هل من صلاحيات البرلمان إصدار التوصيات؟ أم أنه مطالب بالتشريع والمراقبة؟ لأن التوصيات شيء آخر.

فانطلاقا من هذا، أبدي الملاحظة الأولى تتعلق بمسألة السكوت عن إبداء المسؤولية يعني التعبير عن المسؤولية من اختصاصات التقصي، التقصي هو مرحلة أخرى قبل البحث في الوقائع من خلال البحث عن التكييفات، التقصي شيء جد متقدم، فيفتح المجال إلى المتابعات القضائية

يقرر نشر مجموع مضمون التقرير أو بعضا منه في الجريدة الرسمية للبرلمان".
إذن، فإن قرار الموافقة على النشر في الجريدة الرسمية للبرلمان يعود طبعا للمجلس، وأطرح على حضراتكم السؤال التالي: هل يوافق المجلس على نشر التقرير في الجريدة الرسمية للبرلمان كما دأب البرلمان بمجلسيه على ذلك في تجارب مماثلة؟

بلائي، لا اسمح لي، نوضح بأن القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير.. إلى اسمحتوا لي نوضح، القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق ما كيوضح ما هي الكيفية المعتمدة في الموافقة على قرار النشر في الجريدة الرسمية، ولكن بطبيعة الحال بقوة الأشياء الطريقة هي التصويت، هل نحن مضطرون إلى إجراء التصويت؟ كطرح سؤال: هل يوافق المجلس على قرار نشر التقرير في الجريدة الرسمية؟ كتكلمو على الجريدة الرسمية للبرلمان.

إذن، غنفتح.. أبدأ بالسيد الرئيس من بعد.. تفضل السي البار ولا السي الحلوطي، واحد فيكم، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا كذلك للحضور والمناقشة اللي استمعناها واللي كانت في الحقيقة ممارسة ديمقراطية حقيقية في أن نستمع لبعضنا البعض في موضوع حيوي مهم.

السيد الرئيس،

فقط يعني لما كنطرحو القضية الآن للتقرير هل نعمده مثلا لكي يكون منشورا في الجريدة الرسمية للبرلمان، كقول بأنه احنا التقرير عبرنا على الموقف ديالنا من التقرير، التقرير مع كامل الأسف كان يخص النسخة النهائية، النسخة النهائية اللي تعرضت أمامنا قبل البارح كنا كنتمناو أن نتاح لنا فرصة نشوفوه أو على الأقل أن نتاح فرصة للجنة، العضو اللي هو معنا في اللجنة اللي كان في اللجنة لم يطالع على آخر نسخة بعد مناقشة التعديلات.

فبالتالي كنا كنتمناو لو أن اطلعنا على آخر نسخة وتم تضمين الملاحظات اللي كانت عندنا آنذاك غيكون التقرير معتمد، أما باش نعمدو احنا اليوم واحنا عندنا عليه مجموعة ملاحظات، كما أننا عندنا مجموعة ملاحظات في بعض القضايا تحتاج إلى صياغة، فهذا، السيد الرئيس، كيفرض علينا على أننا نكونو كقولو بأن احنا مستعدين على أنه يتنشر ولكن بعد إدخال التعديلات وبعد تسجيل الملاحظات من طرف الجميع. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السي الحلوطي.

أرجو من السيدات والسادة المستشارين اللي غيتناولوا الكلمة فيما بعد أولا

الذي علينا أن ندفع إلى الوصول إليه قبل أن يفوت الأوان، فالإصلاح المقياسي ما هو إلا مرحلة، مرحلة أولية لا بد.. ما يمكن نتوقفو عندها بنقاو نحكو عليها إلى آخره. صحيح على أنه مس وأكره وزاد تقلا على مكتسبات العمال والموظفين إلى آخره.

موقفنا في هذا كحزب التقدم والاشتراكية واضح، وطالبنا بالألا يكون هناك مساس بالحقوق المكتسبة من خلال هذا الإصلاح المقياسي، ولكن كذلك علينا أن نشغل مجدية في مسار الوصول إلى إنهاء أو على الأقل أن نتقرب إلى الإصلاح الشمولي الذي نسعى إليه، فكيف يستقيم أن نصادق على قانون ثم نطالب بعد شهر بتجميده؟ هاذ كلمة التجميد ما استعملتهاش، الزملاء الأعزاء والزميلات، ما استعملتهاش، لأنتي لا أرى البرلمان يجمد القوانين، قد ندعو إلى تسريع أو مراجعة قوانين أو نفعل دورنا كمشرعين، ليس تجميد قوانين. حتى الحكومة لا تملك صلاحية تجميد.. كثير من قوانيننا جمدت على حساب مصالح الناس بشكل فعلي بدون أي قرار، هذا التجميد يجب أن نحاربه، ولكن أن نفعل وأن نبادر وأن نأتي بمقترحات في القوانين، إلى آخره.

فإذن، حتى لا أطيل عليكم، والزمن يطاردني، فأعتقد هناك كذلك المسألة المتعلقة بمراجعة نسبة المساهمات والعمل بمبدأ الثلثين مقابل الثلث، صحيح ليس هناك اتفاقية دولية، ولكن قناعتنا ومبادئنا والتزامنا بمبادئ العدالة والإصاف تقتضي أن نسير في هذا الاتجاه، الثلثين الثلثين، وجود وأصبح ويتعمم بشكل كذلك فكذلك ندعو إلى تطبيق هذا المعيار في الإصلاح الشمولي المقبل.

تلكم، إذن، سيداتي سادتي، بعض الملاحظات الخمسة التي أود أن أدلي بها أمامكم، داعيا إلى إعادة صياغة مضمون التقرير حتى يكون وثيقة برلمانية نخرج من مرحلة اللجنة إلى تبني الأفكار والملاحظات الواردة، ولكن بصيغة أكثر برلمانية وأقرب إلى وظائفنا لتكون أداة تمكننا بالفعل في اعتمادها في مخاطبة الآخرين، كل الصلاحيات والسلطات المعنية بهذا بما فيها مؤسسات الحكامة، المجلس الأعلى للحسابات القضاء وغيره إلى آخره، لتكون وثيقة برلمانية، تكون منطلقا أو قوة مرجعية إرادية برلمانية ستساهم في إغناء واتساع وتسريع آليات الإصلاح الشمولي المنشود. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعد الاستماع إلى المدخلات، وطبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 17 من القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، وهي الفقرة التي تنص على ما يلي: "للمجلس أن يقرر نشر مجموع مضمون التقرير أو بعضا منه في الجريدة الرسمية للبرلمان"، " للمجلس أن

كتمر منذ البداية حتى النهاية، وإلى كان هناك شيء يؤكد على أننا نشرنا التقرير أنا والسيد المستشار المحترم السيد "عدي شجري"، أو تصرفنا فيها أنا ها الفرق ها المجموعات.

ما نشر بالصيغة النهائية المتفق عليها، ومسجل هاذ الشئ بالصوت السيد الرئيس...

السيد الرئيس:

على كل حال، شكرا لكم جميعا، حضرات السيدات والسادة المستشارين. نكمل الجملة ديالي من فضلك، السيد الرئيس:

مجلس المستشارين ومكتب مجلس المستشارين، وهادي ماشي منة منه للجنة، وضعت كامل العتاد اللوجستيكي والإداري والأطر تعبؤوا، ووثقنا أدق تفاصيل العمل اللي قامت به اللجنة، وهو جزء من ذاكرة المجلس، وهو ملك لكم جميعا. راه احنا دابا كنتكلمو على مسألة مسطرية فقط لأنه عندنا في القانون التنظيمي فقرة كتقول " المجلس يقرر نشر مجموع التقرير في الجريدة الرسمية". نشر التقرير في الجريدة الرسمية للبرلمان ما كيعنيش أن هاذ الفريق أو ذاك كيوافق على مضمونه من الناحية السياسية، لأن المواقف ديالكم عبرتوا عليها في المداخلات، باش ما نكونوش كنديرو جدل في أمور من المفترض أنها واضحة وضوح الشمس في كبد السماء الصافية.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

احنا مع التقرير، السيد الرئيس، موافقين موافقة مبدئية، غير من بعد تعديل التقرير والأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والاقتراحات اللي جات في المداخلات ديال السادة أعضاء الفرق، واحنا ما عندنا حتى شي إشكال إلى كان ممكن.

وشكرا.

السيد الرئيس:

أرجوكم يا إخواني، لاحظوا معايا واحد المسألة، راه ما عندناش احنا كمجلس شي وسيلة ديال ندخلو تعديل رغم أنه يمكن يكون تعديل صائب ومعتقول، ما عندناش الحق ولا شي وسيلة باش نتصرفو في التقرير ديال اللجنة، التقرير ديال اللجنة كما ما توزع عليكم راه توزع، المواقف ديالكم راه عبرتو عليها، وهي جزء من الرصيد الوثائقي، وأظن أنه.. شكرا، طبعا بالمداخلات ديالكم، طبعا.

طيب، إذن شكرا، إذن المجلس يقرر نشر تقرير اللجنة كاملا في الجريدة الرسمية للبرلمان مع طبعا اعتبار المداخلات ومنها مداخلة استملناها مكتوبة، ونرجو من الفرق والمجموعات اللي مازال ما وافاتناش باش ما نتصرفوش تعطوننا المداخلات ديالكم مكتوبة، مع اعتبارها جزءا من ذاكرة المجلس ومساهمة مجلس المستشارين في هاذ التجربة ديال اللجنة النيابية

اللي ما غيتناولوش الكلمة مراعاة ما يلي:

راه احنا نتكلمو على نشر تقرير اللجنة كما وزع على الفرق والمجموعات في الجريدة الرسمية للبرلمان، وهذا ما كيعنيش أننا نوافق أن الفرق توافق سياسيا على مضمونه.

الفرق والمكونات ديال المجلس عبرت على الآراء ديالها من خلال المداخلات اللي استمعنا لها، والمداخلات هي جزء من الرصيد الوثائقي للجنة واللي سيكون في ذاكرة المجلس، وهاذ المداخلات هي اللي كتعكس المواقف ديال الفرق والمجموعات من مضمون التقرير أو حتى من شكله.

إذن باش نميزو ما بين أمرين: الموافقة على قرار نشر تقرير اللجنة كما توزع عليكم شيء، والموقف السياسي اللي عبرتو عليه من خلال المداخلة ديالكم شيء آخر.

خذوا بعين الاعتبار هاذ التمييز، وأعطي الكلمة للسيد الرئيس، السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

أنا تنشوف كحل وسط، التقرير شابتة بعض النواقص أو العيوب، سيما الفقرة التي تنص على مصادقة لجنة تقصي الحقائق على مضمونه، يجب أن يتضمن التقرير "صادقت اللجنة على مضمون هذا التقرير".

إذن، أنا أقول بغض النظر عن ما شمله التقرير من اختلالات في المنهجية، أقول يجب أن ينشر هذا التقرير في الجريدة الرسمية للمجلس، لأن ما ذكرناه كفرق بحرية وبطلاقة وبكامل الديمقراطية، وهذا شيء أشكر إدارة المجلس وسيادة الرئيس عليه، فهو مضمن في هذه التدخلات.

إذن لا عيب أن نصادق دون اللجوء إلى التصويت على نشره في الجريدة الرسمية للمجلس، حتى يبقى كوثيقة يتم الرجوع إليها، ويمكن للمراقب أو الذي أراد أن يرجع إلى هذا النص أو هذا التقرير أن يستنبط ما يمكن أن يستنبط من محاسن ومن مساوئ، وهذا يبقى اجتهاد.

أنا أقول موافقون على نشره في الجريدة الرسمية للمجلس.

شكرا.

السيد الرئيس:

بعد هذا التوضيح، نفترض.. إذن الافتراض ليس في محله، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

لا، ماشي بصدد النشر. أنا مع النشر الكامل للتقرير، غير ابغيت نوضح لأنه جا في التدخل ما قبل الأخير على أنه فيما يتعلق بالتوافق بالصيغة وبموقف كل عضو من أعضاء اللجنة، ابغيت نقول فقط، السيد الرئيس، على أنه جميع الجلسات تم تسجيلها بالصوت وبالصورة، وإلى ما كانتش الصورة، الصوت كايين أكيد، فبحوزتكم، السيد الرئيس، الجلسات كيفاش

اعتبارات سياسية أو حسابات ضيقة، بل قرار تحكم فيه حساب واحد وهو تحمل المسؤولية في القيام بالواجب.

هاذ القرار اللي اتخذ بالإجماع، هو قرار روعي في اتخاذه مقتضيات المادة 66 من الدستور والمادة 5 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وهو قرار اخذناه أولاً بتنفيذاً أو تجاوباً مع طلب 89 مستشار ومستشارة من كافة مكونات المجلس، ثانياً هو قرار اتخذ بناء على المادة 17 من القانون التنظيمي المتعلق باللجان النيابية لتقضي الحقائق الذي ينص من جملة ما ينص عليه على أجل 15 يوماً من إيداع التقرير، وهو أجل اللي كينصاف مع هذه الفترة الفاصلة بين الدورتين.

ثانياً، التوضيح الثاني، ليس هناك قاعدة دستورية أو قانونية تلزم المجلس باستشارة الحكومة، ليست هناك قاعدة دستورية أو قانونية تنص على أن عقد دورة استثنائية أمر متوقف على موافقة الحكومة.

المجلس للتذكير والبرلمان ومجلس المستشارين واضح، وهو متمسك بروح مبدأ فصل السلطات، طبعاً في إطار التعاون والتكامل بين السلطات.

واسمحوا لي أن أقول بأن من يشكك في الأساس القانوني والدستوري للدورة الاستثنائية بدعوى عدم استشارة الحكومة هو أمر يستدعي روح دستور 1996 وليس دستور 2011.

ثالثاً، عند اتخاذ هذا القرار دياب الدعوة لدورة استثنائية، راعي مكتب مجلس المستشارين واستحضر قرار المجلس الدستوري رقم 829/12 الصادر بتاريخ 4 فبراير 2012، وهذا كلام قلناه في إطار اجتماع ندوة الرؤساء، وهو القرار الذي يجيز فيه المجلس الدستوري لأحد مجلسي البرلمان عقد دورة استثنائية في الفترة الفاصلة بين الدورات عندما يتعلق الأمر بموضوع مهم، ومن يريد أن يتأكد فليعد إلى نص القرار الصادر عن المجلس الدستوري.

رابعاً، الفصل 67 من الدستور الذي يخول إحداث لجان نيابية لتقضي الحقائق.

هذا الفصل ورد في الباب الرابع في الفرع المتعلق بتنظيم البرلمان وليس في الباب المتعلق بالعلاقات بين السلطين التشريعية والتنفيذية.

خامساً، بخصوص الحضور دياب الحكومة من عدمه، المراسلات اللي وجهها المكتب للحكومة ها هي، امشات المراسلات للحكومة في شخص السيد رئيس الحكومة المحترم وفي شخص السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان المحترم وكذلك امشات لزميلنا السيد رئيس النواب.

ويتعين التمييز عند الحديث على هذا الموضوع دياب حضور الحكومة والمناقشة دياب الحكومة في الجلسات المتعلقة بمناقشة تقارير اللجان النيابية لتقضي الحقائق، احنا رجعنا لكل الرصيد الوثائقي دياب البرلمان بمجلسه المتعلق باللجان النيابية لتقضي الحقائق التي تم إحداها على مدى تاريخ البرلمان المغربي، ووقفنا على حقيقة أنه ليس هناك ما يستوجب أن تكون الحكومة مساهمة في المناقشات، مرة واحد حدث ذلك عند مناقشة التقرير

ديال تقصي الحقائق.

شكراً.

نحبركم بأن وقائع هذه اللجنة كلها جرى بثها على الهواء مباشرة في الموقع، راه احنا في زمن العولمة، هاذ الشئ كلوكاين في الموقع الإلكتروني للمجلس، ومن قبيل تحصيل حاصل أن المداخلات ديالكم القيمة ستنشر وستوضع رهن إشارتكم جميعاً ورهن إشارة من يهيمه العمل اللي يقوم به المجلس. طيب إذن، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين...

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

توضيح، السيد الرئيس، إلى سمحتوا لي، توضيح فقط. تدخلات السادة رؤساء الفرق...

السيد الرئيس:

شعل الميكرو، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

لو سمحتم، السيد الرئيس، تدخلات الفرق والمجموعات التي دونت وتليت علينا جميعاً في هذه الجلسة، هل ستنشر في الجريدة كذلك ضمن التقرير؟

السيد الرئيس:

هل يوافق المجلس على نشرها في الجريدة الرسمية للبرلمان؟

نعم، ستنشر، المجلس سيد نفسه، وهو الذي يقرر.

طيب، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أرجوكم الآن ابغيت نستأذن منكم للإدلاء بتوضيح وتدقيق لابد منه، وطبعاً أنا لست هنا أعقب على أحد، والموقع الذي أنا جالس فيه لا يسمح لي بالتعقيب على أحد، ولكن ذلك لا يعني من التعبير عن استغرابي ولعله أفترض ويمكن أجزم بأنه استغراب مكونات مكتب مجلس المستشارين، لإثارة شكوك حول سلامة الأساس الدستوري والقانوني لعقد هذه الدورة الاستثنائية.

وحتى لا أفهم خطأً، المجلس، مكتب المجلس والرئاسة والمكتب، وأنا متأكد كافة مكونات المجلس ترحب أشد ما يكون الترحيب بالنقاش الدستوري والقانوني المسؤول والبناء، وما أحوجنا إلى نقاش بهذه المواصفات، لأن الكثير من جوانب البناء لمرحلة ما بعد دستور 2011، تحتاج إلى مثل هذا النقاش المؤسساتي، غير أن التشكيك في سلامة الدورة، في سلامة الأساس الدستوري والقانوني لهذه الدورة الاستثنائية إلى حد وصفها بشبهة عدم احترام الدستور يستوجب الإدلاء بالتوضيحات التالية:

أولاً، إن قرار عقد هذه الدورة هو قرار المكتب، مكتب مجلس المستشارين، إجماع كافة مكوناته، وهو قرار لم تتحكم فيه أبداً أية

ونهي إلى مقامكم العالي بالله، يا مولاي، أن انعقاد هذه الدورة الاستثنائية تم بناء على الطلب الذي تقدم به 89 عضوا من أعضاء مجلس المستشارين من جميع الفرق والمجموعات البرلمانية لجمع البرلمان في دورة استثنائية، طبقا لأحكام الفصل 66 من الدستور، على أساس جدول أعمال حدد في مناقشة تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق التي شكلها مجلس المستشارين حول الصندوق المغربي للتقاعد.

وعقد المجلس لهذه الغاية جلستين عامتين في 13 و15 مارس 2017، خصصتا على التوالي لتقديم ومناقشة تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق الذي رفعته إلى المجلس.

إن مجلس المستشارين، بكل مكوناته وأجهزته سيظل، يا مولاي، مواصلا لجهوده إن على المستوى التشريعي أو الرقابي عبر ما يتيح له الدستور في مجال تجويد المنظومة التشريعية والنهوض بالوظيفة الرقابية، وفي مقدمتها اللجان النيابية لتقصي الحقائق، وكذا تقييم السياسات العمومية وربط المسؤولية بالمحاسبة، وخاصة في مجال السياسات الاجتماعية التي تولونها أهمية كبرى في المشروع المجتمعي الديمقراطي الحدائي الذي ترعاه جلالتهكم.

حفظكم الله، يا مولاي، بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالتهكم نعمة الصحة والعافية وحقق في عهد جلالتهكم، ما ترجونه لمملكتم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته الأميرة الجليلة لالة خديجة وصنوم السعيد الأمير الجليل مولاي رشيد وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

خديمكم الوفي: عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

وحرر بالرباط، الأربعاء 16 جادى الثانية 1438 هجرية

الموافق لـ 15 مارس 2017.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم، شكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

ملحق: المداخلة المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

مداخلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

التي أنجزته اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول أحداث سيدي إيغني، وقتها تدخلت الحكومة في شخص وزير الداخلية آنذاك السي شكيب بنموسى، وساهمت الحكومة في المناقشة. عدا هذه الحالة اليتيمة، لم يسبق أن الحكومة تدخلت في المناقشة.

طبعا في التجارب السابقة كانت الحكومة تحضر جلسات مناقشات التقارير ديال اللجان النيابية لتقصي الحقائق، هو اللي وجهنا فيه مراسلات للحكومة المحترمة، وكان من المستحب، وكنا سنكون سعداء لو أن الحكومة حضرت لهذه الجلسات، الحكومة لم تحضر لأسباب تخصها وقد تكون وجيبة، ولست في موقع يسمح للحكم على هذا الغياب.

باش نأكد لكم بأن كل الترتيبات المتعلقة بالدعوة لهذه الجلسة سلمية من الناحية الدستورية ومن الناحية القانونية. ما أعتقد بأن زملاءكم في مكتب مجلس المستشارين اخذوا القرار بالإجماع ديال عقد هذه الدورة الاستثنائية وفي نيتهم اعتبارات سياسية أو حسابات ضيقة من النوع الذي أشير إليه.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

بعد هذا التوضيح، يكون مجلس المستشارين قد أنهى مناقشة تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، وبالتالي نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الدورة الاستثنائية.

وفي انتظار أن نراسل السيد رئيس الحكومة المحترم قصد ترتيب الآثار القانونية المترتبة عن استيفاء جدول أعمال هذه الدورة الاستثنائية، طبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 66 من الدستور، نعلن عن اختتام هذه الدورة الاستثنائية.

وقبل ذلك، اسمحوا لي أن أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لتلاوة نص البرقية المرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في أعقاب انتهاء أشغال هذه الدورة الاستثنائية، تفضل السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

برقية مرفوعة إلى حضرة

السدة العالية بالله، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده:

مولاي صاحب الجلالة والمهابة، دام لكم العز والتمكين؛

بمناسبة اختتام أشغال الدورة الاستثنائية للبرلمان، يتشرف خديمكم الوفي، بعد تقديم ما يليق بالجناب الشريف، أعز الله أمره، من فروض الطاعة والولاء، أصالة عن نفسه ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السدة العالية بالله، أدام الله عزه ونصره، أسمى آيات التقدير والتوقير المقرونة بأسمى عبارات الولاء والإخلاص.

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لمناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، والذي نعتبره بارقة أمل وضوء لحصيلة هذه المؤسسة خلال هذه السنة التشريعية، التي تعرف جمودا ناتجا عن العطالة الحكومية، وعليه فإننا نعتبر هذه الجلسة وهذه الدورة الاستثنائية مجهودا استثنائيا لمجلسنا الموقر في سياق حرصه على أداء واجبه الدستوري والقانوني والقيام بدوره المؤسساتي.

كما لا يخفى عليكم، السادة الحضور، فإن تشكيل هذه اللجنة تم وفق المساطر والمقتضيات المنصوص عليها في الدستور ولاسيما الفصل 67 والقانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق ثم النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ولاسيما المواد 77، 78، 79، 80.

وحيث أن اجتماعات اللجنة تمت وفق الضمانات القانونية المنصوص عليها.

وحيث أن اجتماعات اللجنة حظيت بدعم كبير من قبل رئاسة المجلس وكل مكوناته، فإننا لا يسعنا إلا أن ننوه بعمل هذه اللجنة وبكافة أعضائها ومكوناتها على الجهود الكبيرة الذي تم بذله لإعداد هذا التقرير.

وبالإطلاع على حجم الوثائق المعتمدة وجلسات الاستماع علمنا أن العمل لم يكن سهلا بل اتبته صعوبات كبيرة استطاع السادة الزملاء أعضاء اللجنة تجاوزها وتخطيها بتفانيهم وحنكهم وخبرتهم الكبيرة في العمل الرقابي والتشريعي، وأشكر بالمناسبة كل الفاعلين الذين تجاوزوا مع عمل

اللجنة وتقبلوا بروح ديمقراطية المساءلات والاستفسارات، ولعلنا نتوخى هدفا لهذا العمل فإننا لا نريد منه إدانة شخص أو جهة أو تحميل مسؤولية وضعية صندوق التقاعد لهذا الطرف أو ذاك، الأزمة هي نتاج مسار طويل يتداخل فيه حيثيات المحيط العام والدولي والوطني، ثم التطورات التي يعرفها المجتمع المغربي ديمغرافيا واقتصاديا واجتماعيا وفيها طبعاً مسار طويل من التدبير.

فالغاية ليست شاعة الأزمة والتبرير وتحميل الاتهامات لكن الهدف من هذا العمل هو وضع وترسيخ قواعد ممارسة الرقابة البرلمانية على المؤسسات العمومية وتفعيل لجان تقصي الحقائق ومراكمة الخبرة والتجربة لتعزيز دور البرلمان الرقابي وإشاعة ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة.

حضرات السيدات والسادة،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وبعد الاطلاع على مضامين التقرير وعمل اللجنة ومتابعتنا لكل ما قيل وكتب وبيروج حول الصندوق المغربي للتقاعد، فإن أسباب الأزمة ترجع مجملها إلى أسباب وإكراهات آتية إلى المحيط العام للصندوق وليس من التدبير في حد ذاته بكل ما لذلك من سياق اجتماعي ديمغرافي وسياسي واقتصادي.

ولأجل ذلك، فنحن في الفريق ننوه بعمل اللجنة وتنفهم صعوبة هذا الملف وإكراهاته وعيننا على إنجاح الإصلاحات في أفق التوازن في الحقوق والواجبات وضمان استمرار نظام الحماية الاجتماعية الوطني. وشكراً.